

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تجارب البلدان العربية في إدماج مفهوم النوع الاجتماعي
في المؤسسات الحكومية

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/ECW/2013/5
18 December 2013
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تجارب البلدان العربية في إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية



الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠١٣

13-0353

شكر وتقدير

تشكر إدارة مركز المرأة في الإسكوا البلدان الأعضاء لمشاركتهم بعرض تجاربهم في إدماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية. كما تشكر المستشارتين لدى إدارة مركز المرأة، الدكتورة سامية البطمة المكلفة بإعداد هذه الدراسة، والدكتورة نهوند القادري التي قامت بمراجعتها.

المحتويات

الصفحة

ج	شكر وتقدير
١	ملخص تنفيذي

الفصل

٤	أولاً- المفاهيم والمنهجية
٤	ألف- مدخل مفاهيمي
٦	باء- منهجية الدراسة
٧	ثانياً- دور الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في إدماج منظور النوع الاجتماعي
٧	ألف- إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والاستراتيجيات الوطنية
١١	باء- تعيين نقاط ارتكاز أو إنشاء وحدات لمعالجة قضايا النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين الجنسين داخل المؤسسات الحكومية
١٣	جيم- المساهمة في صياغة السياسات والمشاريع
١٤	دال- اعتماد موازنات مراعية لقضايا النوع الاجتماعي
١٧	هاء- تطوير قواعد بيانات وإحصاءات مصنفة حسب الجنس
١٨	واو- تشكيل ائتلافات أو لجان وطنية متخصصة
١٩	زاي- تنفيذ أنشطة بناء القدرات والتدريب
٢١	حاء- سن وتعديل القوانين والتشريعات
٢٤	ثالثاً- التحديات
٢٤	ألف- ضعف الإرادة السياسية
٢٥	باء- قلة الإلمام بقضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية
٢٥	جيم- التغيير المستمر لكوادر وحدات النوع الاجتماعي
٢٦	دال- ضعف الخبرات والكفاءات
٢٦	هاء- ضعف آليات المساءلة
٢٩	واو- ضآلة التمويل
٢٩	زاي- النقص في البيانات والإحصاءات المصنفة حسب الجنس
٢٩	حاء- صعوبة إعداد موازنات تراعي قضايا النوع الاجتماعي

المحتويات (تابع)

الصفحة

٣٠	رابعاً- ممارسات جيدة وتوصيات.....
٣٠	ألف- التواصل المباشر والمنتظم مع الجهات الحكومية والنيابية.....
٣٠	باء- إدماج قضايا الرجل والمرأة في جميع مراحل التخطيط للمبادرات.....
٣١	جيم- المتابعة والتقييم خلال تنفيذ المبادرات وبعده.....
٣٢	دال- مراعاة القوانين والهيكلية الإدارية الرسمية.....
٣٢	هاء- البيانات والمؤشرات المصنفة حسب الجنس والدراسات التحليلية.....
٣٣	واو- تقييم برامج بناء القدرات وأثرها.....
٣٣	زاي- حسن اختيار المبادرات.....
٣٣	حاء- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة.....
٣٤	طاء- القوانين والتشريعات.....
٣٤	ياء- الموازنة المراعية لقضايا النوع الاجتماعي.....

المرفقات

٣٥	١- السياسات اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين حسب البلدان.....
٣٧	٢- الموارد البشرية المتوفرة والمطلوبة لإدماج منظور النوع الاجتماعي.....
٣٨	٣- استبيان حول إدماج النوع الاجتماعي في مؤسسات القطاع العام والتشريع.....
٤٦	المصادر.....

ملخص تنفيذي

تعمل الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في البلدان العربية منذ سنوات على إدماج مفهوم النوع الاجتماعي على جميع المستويات. ومن أبرز المهام المناطة بها في هذا المجال تصميم خطط واستراتيجيات ومبادرات عملية وبناء القدرات المؤسسية والفنية على نحو يأخذ بالاعتبار احتياجات كل من الرجل والمرأة، ويراعي ضرورة مشاركتها في التخطيط والتنفيذ والاستفادة من عائدات هذه الجهود. وتسعى الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة من خلال جهودها هذه إلى ضمان تكافؤ الفرص وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتحقيق التوازن في علاقات القوة بين الرجل والمرأة.

وبناءً على التوصيات الصادرة عن الدورة الخامسة للجنة المرأة (٢٠١١)، طلب المشاركون من البلدان الأعضاء "توضيح مفهوم النوع الاجتماعي ودمجه، بهدف تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج والخطط الرئيسية والموازنات العامة والفرعية للوزارات والمؤسسات الرسمية ومختلف القطاعات"^(١). وحثت البلدان الأعضاء مركز المرأة لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على "نشر أفضل الممارسات والتجارب الناجحة التي وثقتها البلدان الأعضاء وتعميمها على البلدان الأخرى للاستفادة منها"^(٢).

واستجابة لذلك، تم إعداد هذه الدراسة لتسليط الضوء على جهود الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في مجال إدماج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية والسياسات والتشريعات الوطنية في عشرة بلدان عربية، هي: المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية. وضمن هذا السياق تقوم الدراسة بـ:

- عرض الجهود والمبادرات والنشاطات المختلفة للآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في هذا المجال؛
- تسليط الضوء على التفاوت في تجارب البلدان العربية، من حيث الأهداف التي سعت إليها الآليات الوطنية ضمن جهودها ومبادراتها لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية؛
- تحليل هذه التجارب لمعرفة مدى تحقيقها للأهداف التي سعت إليها، والتحديات التي واجهتها، ولاستقاء الدروس والعبر منها؛
- رصد الإنجازات والممارسات الجيدة في تعميم مفهوم النوع الاجتماعي.

وللحصول على معلومات دقيقة وموثوقة حول جهود ومبادرات الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في إدماج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية، أعد مركز المرأة في الإسكوا استبياناً^(٣) لتحديد خطط

(١) التقرير الختامي للدورة الخامسة للجنة المرأة (٢٠١١)، E/ESCWA/ECW/2011/IG.1/7/Report، ص ٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥.

(٣) الاستبيان مرفق ضمن هذه الدراسة.

واستراتيجيات الآليات الوطنية؛ وقصص النجاح والإخفاق والأسباب الكامنة وراء نجاحها أو إخفاقها والدروس المستفادة منها؛ والموارد البشرية والمالية المتوفرة لدعم هذه المبادرات؛ ومدى توفّر الموازنات العامة للدول المستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي؛ بالإضافة إلى الاحتياجات المستقبلية للآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة لتحقيق أهدافها بشكل فعّال. وقد تلقى المركز ردوداً على الاستبيان من عشرة بلدان؛ كما عقد اجتماعاً تشاورياً للخبراء في عمّان يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، لمراجعة المنهجيات المتبعة لإدماج النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية، شارك فيه أحد عشر بلداً من البلدان الأعضاء.

وتدل تجارب البلدان العربية المشاركة في هذه الدراسة على أن الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة سعت لتحقيق هذا الهدف من خلال وسائل متنوعة ومتعددة، أهمها: تبني نهج إدماج منظور النوع الاجتماعي في الخطط القومية الخمسية والسوية للدولة والوزارات والموازنة العامة للدولة؛ وتفعيل القوانين التي تساند المرأة وتدعم دورها في المجتمع دون تمييز؛ وتعديل البنود والتشريعات؛ وإنشاء آليات مؤسسية لمتابعة مدى تحقيق إدماج النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص في المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية؛ ودعم تمثيل المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار؛ والعمل على تبني استراتيجية المساواة كنهج مصاحب لأي استراتيجية أو سياسة حكومية.

وتتفاوت تجارب البلدان العربية في مجال إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية. وقد رصدت الدراسة ثلاثة مستويات من الأهداف التي سعت الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة إلى تحقيقها من خلال اعتماد هذا المفهوم، وهي:

- تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين؛
- تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين بالإضافة إلى تمكين المرأة من الحصول الفعلي على الموارد والخدمات والحقوق؛
- الاستجابة لاحتياجات المرأة وقضاياها ضمن نطاق دورها الأسري.

وبالرغم من اختلاف هذه الأهداف مفاهيمياً، فجميعها تأخذ بعين الاعتبار واقع البلدان العربية المعنية وخصوصياتها، وتشكل خطوة إضافية باتجاه تعزيز الحوار حول قضايا النوع الاجتماعي والاقتراب تدريجياً من بلوغ المساواة العادلة بين الجنسين.

وقد واجهت الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة صعوبات وتحديات عديدة ضمن عملها في إدماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية والسياسات والتشريعات، أبرزها: ضعف الإرادة السياسية؛ ومعارضة بعض صانعي القرار؛ وقلة الوعي بمفاهيم وقضايا النوع الاجتماعي لدى المسؤولين وموظفي الوزارات؛ والتغيير المتواصل في مهام المسؤولين المعنيين؛ وعدم ثبات نقاط الارتكاز والكوادر العاملة ضمن وحدات النوع الاجتماعي؛ وضعف الخبرات والكفاءات؛ وضعف آليات المساءلة المؤسسية بشأن تطبيق السياسة الحكومية المرتبطة بالنوع الاجتماعي. هذا بالإضافة إلى التحديات المتمثلة في ضعف التمويل للمشاركة ذات الصلة، والنقص في البيانات والإحصاءات والدراسات المعنية بقضايا النوع الاجتماعي؛ وصعوبة اعتماد الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي.

وبالرغم من هذه التحديات والصعوبات، إلا أنه يمكن رصد العديد من الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة التي أنجزتها الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، ويوصى بأن تعتمدها جميع البلدان العربية، أهمها:

- تعزيز الدعم السياسي والتواصل المباشر والمنتظم مع الجهات الحكومية والنيابية المختصة؛
- مراعاة احتياجات المرأة في جميع مراحل التخطيط لمبادرات تعميم مفهوم النوع الاجتماعي، وذلك بالتنسيق بين المستويات المركزية واللامركزية؛
- المتابعة والمراقبة والتقييم المستمر خلال تنفيذ المبادرات وبعد تنفيذها؛
- مراعاة القوانين والهيكلية الإدارية الرسمية عند تنفيذ المبادرات؛
- توفير البيانات والمؤشرات المفصلة حسب الجنس، والدراسات التحليلية حول قضايا النوع الاجتماعي؛
- تقييم برامج بناء القدرات وأثرها، بهدف جعلها أكثر قدرة على إدماج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية؛
- التأكد من انتظام المبادرات وملاءمتها للتنفيذ، وتهيئة البيئة الداخلية في المؤسسات الحكومية والنيابية لتنفيذها، وذلك بالتعاون مع ممثلي المجتمع المدني والإعلام؛
- توفير الموارد المالية والبشرية الضرورية لتعميم مفهوم النوع الاجتماعي؛
- العمل مع وزارة المالية والتخطيط والهيئات الحكومية الأخرى لاعتماد موازنة تراعي مفهوم النوع الاجتماعي.

أولاً- المفاهيم والمنهجية

ألف- مدخل مفاهيمي

يتم التخطيط للتنمية من منظور النوع الاجتماعي على مستويات عدة، غالباً ما تكون رسمية-مؤسسية ومجتمعية. فعلى المستوى الرسمي، أي مستوى الدولة، تحدد الجهات المسؤولة عن التخطيط الاحتياجات والمتطلبات المطلوب إدراجها ضمن خطة التنمية، من دون استثناء أي قطاع أو شريحة اجتماعية. أما على مستوى المجتمع المحلي، أي الأهلي-الشعبي، فيتمحور هذا التخطيط حول تنفيذ الخطة الوطنية، وذلك من خلال وضع برامج ومبادرات قابلة للتنفيذ ومرتبطة باحتياجات جميع المجتمعات المحلية وخصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية^(٤).

وتشكل عملية إدماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية سياسة مؤسسية واستراتيجية برامجية تسعى إلى إدماج احتياجات المرأة والرجل في جميع جوانب أنشطة الدولة وقطاعاتها المختلفة. وهي إحدى أهم الوسائل الضرورية للمساعدة على التغيير، حيث أنها تضيف الطابع الرسمي والمؤسسي على مبدأ أو توصية أو سياسة مما يجعلها أكثر فعالية لإحداث التغيير النوعي في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين.

وتعتمد هذه الدراسة على تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لمصطلح تعميم منظور النوع الاجتماعي^(٥) على أنه:

"عملية تقييم الآثار المترتبة على المرأة والرجل والمرتبطة بأي إجراء يعتزم اتخاذه، بما في ذلك التشريعات والسياسات والبرامج، في أي مجال، وعلى جميع المستويات. وهي استراتيجية لجعل اهتمامات وتجارب النساء والرجال جزءاً لا يتجزأ من وضع وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث يستفيد كل من المرأة والرجل على قدم المساواة، وبحيث لا تستديم عدم المساواة. فالهدف النهائي لإدماج النوع الاجتماعي هو تحقيق المساواة بين الجنسين."

انطلاقاً من هذا التعريف، وسعيًا إلى تحقيق الأهداف التي دعا إليها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥)، قامت الحكومات بتشكيل آليات وطنية للنهوض بالمرأة اتخذت أشكالاً مختلفة، مثل وزارات شؤون المرأة أو اللجان الوطنية للنهوض بالمرأة، أو الدوائر المعنية بالمرأة ضمن مختلف الهيئات العامة. ولتحقيق المساواة بشكل أكثر فعالية، ركزت هذه الآليات على إدماج قضايا النوع الاجتماعي ضمن المؤسسات الحكومية. وبالإضافة إلى مراجعة القوانين المعمول بها، وسن قوانين جديدة تضمن مشاركة المرأة وتلغي التمييز ضدها، وصياغة سياسات وطنية هدفها تحقيق المساواة بين الجنسين، اتخذت هذه الآليات إجراءات ضمن ما بات يُسمى بعملية إدماج منظور النوع الاجتماعي أو، بعبارة أخرى، إدراج قضايا النوع الاجتماعي في مؤسسات الدولة. وتهدف هذه العملية إلى إعادة التوازن في علاقات القوة بين الرجل والمرأة،

(٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "مبادئ توجيهية من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة" (٢٠٠٧)، E/ESCWA/ECW/2007/4.

(٥) Report of the Economic and Social Council for the year 1997, (A/52/3/Rev.1).

وذلك على مختلف الصعد، وبشكل يأخذ في الاعتبار احتياجات كل منهما، ويراعي ضرورة مشاركتها في مختلف مراحل التخطيط بهدف ضمان تكافؤ الفرص المتاحة لهما وعدم التمييز بينهما.

وأشارت دراسة للإسكوا تحت عنوان "مبادئ توجيهية من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة"^(٦) إلى أن عملية إدماج منظور النوع الاجتماعي في عمل المؤسسات تعتمد على مجموعة من العناصر المترابطة، أهمها ضرورة توفر معرفة موثقة حول تجارب المرأة والرجل وخبراتها وواقعها في البلد المعني، وتحليل المفاهيم المتصلة بأدوارهما في المجتمع، وقدرتهما على الوصول إلى المصادر والتحكم بها، واحتياجاتهما في مختلف المجالات. ومن المهم أيضاً الأخذ بالاعتبار مشاركة جميع الأطياف السياسية في وضع مختلف السياسات والبرامج والمشاريع وتنفيذها وتقييمها، وقدرة المؤسسات على ممارسة الضغط لإدماج منظور النوع الاجتماعي، عبر تعزيز الوعي المجتمعي لدى الرجال والنساء بالقضايا الأساسية المطروحة.

أما العناصر التي تتطلبها عملية إدماج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية فهي:

- تمثيل المرأة في البنى السياسية، وتمثيل مصالحها على جميع المستويات في الهيئات المعنية بالتخطيط، شأنها شأن مصالح الرجل؛
- توفير الموارد والمصادر المالية والبشرية من أجل دعم السياسات المقررة وتحديد مراكز المسؤولية أو الجهات المسؤولة عن إدماج قضايا النوع الاجتماعي وتنفيذ السياسات والخطط والبرامج والمشاريع في مختلف الهيئات والمنظمات والمؤسسات؛
- تركيز العمل على الأطر التي تعتمد عليها مختلف المنظمات والمؤسسات والهيئات في التخطيط ورسم السياسات، والتأكيد على منح المرأة والرجل فرصاً متساوية في الحصول على التدريب والترقيات في العمل وحضور المؤتمرات؛
- توعية موظفي القطاع العام بقضايا النوع الاجتماعي وتدريب الكوادر العاملة ضمن وحدات النوع الاجتماعي أو وحدات تكافؤ الفرص (حسب المسميات في البلدان) على مهارات التخطيط والمتابعة والتقييم من منظور النوع الاجتماعي؛
- معرفة مدى مراعاة الإجراءات المتخذة في مختلف مراحل المشاريع التي تنفذها المؤسسات الحكومية لاحتياجات النوع الاجتماعي، ومدى تحقيقها لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في المنهجيات المعتمدة وفي وضع السياسات والبرامج والمشاريع وتنفيذها ومراقبة سيرها وتقويمها.

ويعتبر إدماج النوع الاجتماعي في الموازنة العامة من أهم مقومات نجاح هذه العملية. فالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي تراعي الاختلاف في أدوار واحتياجات كل من المرأة والرجل من مختلف فئات المجتمع، وتحلل آثار السياسة المالية للدولة على مستوى المصاريف والإيرادات، مركزياً ومحلياً، وتصحح القصور في توزيع الموارد العامة من خلال إعادة تخصيصها بحيث تستجيب لاحتياجات وأولويات جميع فئات

(٦) الإسكوا (٢٠٠٧)، مصدر سابق.

السكان. وبالتالي، من شأن الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي أن تشجع الاستخدام الأمثل والأكثر فعالية للموارد، من أجل تحقيق المساواة والإنصاف والعدالة وبلوغ التنمية البشرية وتكافؤ الفرص^(٧).

باء- منهجية الدراسة

تم اتباع المنهج التشاوري في إعداد هذه الدراسة، حيث جهد مركز المرأة بمناقشة الاستبيان ومخطط الدراسة مع ممثلين عن البلدان الأعضاء وحشد من الخبراء المتخصصين في هذا المجال بهدف الحصول على معلومات دقيقة حول واقع مبادرات إدماج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية في البلدان العربية، وأداء هذه المؤسسات في هذا المجال. وارتكز المركز في صياغة الاستبيان على دراستين أعدتهما الإسكوا في هذا الشأن، الأولى في عام ٢٠٠٧ بعنوان "مبادئ توجيهية من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وزيادة فعالية آليات النهوض بالمرأة"^(٨)، والثانية في عام ٢٠١٠ بعنوان "مراجعة تقييم آليات النهوض بالمرأة وأدائها في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في البلدان العربية"^(٩).

كذلك، عمد المركز إلى:

- مراجعة المفاهيم العامة لإدماج منظور النوع الاجتماعي بشكل عام، والدراسات حول آليات النهوض بالمرأة في البلدان العربية بشكل خاص؛
- مراجعة التقارير والخطط المتصلة بتنسيق وتحفيز جهود إدماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية والسياسات الوطنية والتشريعات في البلدان العربية؛
- عقد اجتماع خبراء تشاوري بهدف عرض تجارب البلدان العربية وبلورة الاستبيان؛
- إعداد استبيان لتحديد مبادرات إدماج قضايا النوع الاجتماعي في مؤسسات القطاع العام والسياسات الوطنية والتشريعات في البلدان العربية. وقد هدف الاستبيان إلى تحديد المفاهيم السائدة في البلدان العربية والمتصلة بإدماج منظور النوع الاجتماعي؛ والآليات والأدوات المستخدمة لتحقيق ذلك؛ والمبادرات التي تتخذها الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة؛ وقصص النجاح والإخفاق وتحليلها واكتساب الدروس منها.

(٧) موزر، كارولين (٢٠٠٥)، مقدمة إلى تدقيق النوع الاجتماعي في مشاريع وكالة التنمية البريطانية، حالة مالايو؛ وشنايدر، كاترين (٢٠٠٦)، الدليل الإجرائي للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، هيئة التنمية الألمانية؛ وكوين، شيلا (٢٠٠٩)، دليل التطبيقات العملية للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، المجلس الأوروبي.

(٨) الإسكوا (٢٠٠٧)، مصدر سابق.

(٩) الإسكوا، "مراجعة تقييم آليات النهوض بالمرأة وأدائها في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في البلدان العربية"

(٢٠١٠)، E/ESCWA/ECW/2010/1.

ثانياً- دور الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في إدماج منظور النوع الاجتماعي

يُعتبر التركيز على تجربة المؤسسات الحكومية توجهاً جديداً في عمل الآليات الوطنية، بما أن عمر هذه التجربة لا يتعدى بضع سنوات. وبعد تحليل ردود الدول على استبيان الإسكوا، اتضح أن الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة تتخذ مجموعة من التدابير من أجل إدماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية، أهمها: اعتماد نهج إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط القومية الخمسية والسنوية للدولة والوزارات والموازنة العامة للدولة، والعمل على استدامة هذا النهج؛ وسن وتفعيل القوانين التي تساند المرأة وتدعم دورها في المجتمع، دون أي تمييز ضدها؛ وتعديل البنود والتشريعات المعمول بها، بحيث تعزز إدماج قضايا النوع الاجتماعي في العملية التنموية والمؤسسات العامة والخاصة؛ وإنشاء آليات مؤسسية لمتابعة إدماج قضايا النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص في المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية؛ ورفع مستوى تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار؛ واعتماد استراتيجية المساواة بين الجنسين باعتبارها نهجاً مصاحباً لجميع الاستراتيجيات والسياسات الحكومية؛ ورفع مستوى الوعي بقضايا النوع الاجتماعي وضمان المساواة في مراحل إعداد وتنفيذ ومراجعة الموازنة العامة للدولة بحيث تستجيب لاحتياجات وأولويات المرأة والرجل.

ألف- إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والاستراتيجيات الوطنية

عملت مجموعة كبيرة من الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة جاهدة للتأثير في الخطط والاستراتيجيات الوطنية، بحيث تراعي احتياجات الجنسين وتعزز إدماج قضايا النوع الاجتماعي في عملية التنمية عموماً وضمن المؤسسات الحكومية خصوصاً. وقد نجحت في عدة حالات في التأثير على الخطط التنموية للدولة، والخطط القطاعية للوزارات، والخطط اللامركزية للمحافظات. وتفاوتت هذه التجارب بين البلدان العربية المختلفة، وذلك حسب الأهداف التي تسعى آلياتها الوطنية إلى تحقيقها. وتقع هذه الأهداف في ثلاثة مستويات. المستوى الأول هو تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين، من خلال استيعاب قضايا النوع الاجتماعي واحتياجات كل من الرجل والمرأة ودوره. الثاني هو تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين، وتمكين المرأة من الحصول على الموارد والخدمات والحقوق. أما المستوى الثالث، فهو الاستجابة لاحتياجات المرأة وقضاياها.

وتشير أهداف الخطط والاستراتيجيات إلى المنحى النظري والمفاهيمي الذي قد تعتمده الآليات الوطنية لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في العملية التنموية والمؤسسات الحكومية. فبعضها يركز على نهج الرفاه الاجتماعي في فهمه للدور التنموي للمرأة، ويركز على احتياجاتها في حدود دورها الإنجابي فقط. ويرتكز بعضها الآخر على نهج النوع الاجتماعي والتنمية، بحيث يسعى إلى تكافؤ الفرص في الوصول إلى الموارد والتمتع بالحقوق من دون أي تمييز بين الجنسين. كذلك، تركز مجموعة من الآليات في سعيها إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل على نهج إدماج منظور النوع الاجتماعي.

وبالرغم من تعدد النهج المعتمدة لمقاربة هذه الأهداف وتفاوتها بين طموحة جداً تهدف إلى تحقيق المساواة، وأقل طموحاً تهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص أو الاستجابة لاحتياجات المرأة ضمن نطاق دورها الأسري، فهي جميعها تأخذ في الاعتبار واقع الحال في البلدان العربية. كما أنها تسعى جميعها إلى الارتقاء تدريجياً بمستوى الخطاب حول قضايا النوع الاجتماعي. والمهم أن جميع هذه الأهداف يمكن البناء عليها من أجل إدماج قضايا النوع الاجتماعي في العملية التنموية وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

أما تدخل الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة بهدف إدماج قضايا النوع الاجتماعي في البلدان العربية، فيتم عبر خطط واستراتيجيات وطنية تقع في ثلاثة أنواع.

١- إدماج منظور النوع الاجتماعي في الخطط التنموية العامة للدولة

عمدت آليات النهوض بالمرأة في جميع البلدان التي شملتها هذه الدراسة إلى تحفيز الحكومات لتعميم منظور النوع الاجتماعي ضمن الخطة التنموية العامة للدول.

في الجمهورية العربية السورية، سعت الهيئة السورية لشؤون الأسرة إلى إدراج فصل خاص بتمكين المرأة في الخطة الخمسية العاشرة للتنمية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ والخطة الخمسية الحادية عشرة للتنمية للفترة ٢٠١١-٢٠١٧.

وفي قطر، نصت استراتيجية التنمية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ على إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات والسياسات القطاعية المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت قطر في عام ٢٠٠٨ الرؤية الوطنية لدولة قطر ٢٠٣٠، التي تقوم على ركائز أبرزها التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية. وتعكس هذه الرؤية وركائزها احتياجات كل من الرجل والمرأة، وتدلل على مساهمتها المشتركة في إدارة عملية التنمية الوطنية على قدم المساواة.

وفي اليمن، أدرج مكوّن خاص بتمكين المرأة ضمن إطار الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، بالإضافة إلى أربعة مكونات أخرى هي التمكين الاقتصادي والتمكين السياسي ومناهضة العنف ضد المرأة وتعديل القوانين التمييزية. كذلك، أدرج مكوّن خاص بتمكين المرأة ضمن البرنامج المرهلي للاستقرار والتنمية لحكومة الوفاق للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ والذي تضمّن ثلاثة محاور رئيسية هي التمكين الاجتماعي (التعليم والصحة والحقوق)؛ والتمكين الاقتصادي؛ والتمكين السياسي. ووُضعت لهذه المحاور أهداف وسياسات يرتبط تنفيذها بعمل الكثير من الجهات والمؤسسات الحكومية.

وفي مصر، نفذ المجلس القومي للمرأة مبادرة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، وأيضاً لإدماج مشاريع المرأة في الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢. وهدفت هذه المبادرة إلى صياغة خطة قومية شاملة تركز على احتياجات كل من المرأة والرجل وعلى برامج أساسية لدعم المرأة في عشرة مجالات هي التعليم، والصحة، والبيئة، والرعاية الاجتماعية، ومكافحة الفقر، والتمكين الاقتصادي، والسياحة، والتوعية والتثقيف، وتكنولوجيا المعلومات، والتدريب. ووُضعت هذه الخطة بالاستناد إلى احتياجات ١٧٩ مركزاً و ٥٤ حياً على مستوى ٢٩ محافظة. وُقّدت المبادرة بالشراكة مع كل من وزارة التخطيط، ووزارة التنمية المحلية، والمسؤولين عن وضع الخطط على مستوى المحافظات، والمجالس الشعبية المحلية، بالإضافة إلى شركاء المبادرة مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد نتجت من هذه المبادرة ٢٩ خطة تقوم على احتياجات المحافظات، و ٢٣٣ خطة تقوم على الأهداف الإنمائية في القطاعات المذكورة. كذلك، تم إدراج بند "تنمية المرأة والنهوض بها" ضمن الخطة الاستثمارية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتلك الخاصة بمشاريع المرأة في المحافظات، بهدف دعمها وتخصيص اعتمادات لها ضمن خطط المحافظات.

وفي البحرين، ساهم المجلس الأعلى للمرأة في إعداد خطة عمل الأمانة العامة لمجلس النواب للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، وفي إدراج الخطة التشغيلية لوحدة تكافؤ الفرص ضمن الخطة العامة لمجلس النواب.

وفي فلسطين، تم تحديد الاستجابة لقضايا النوع الاجتماعي كأحدى ركائز الخطة الوطنية للتنمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لإدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع القطاعات، وذلك التزاماً بقرار مجلس الوزراء للعام ٢٠٠٩ الذي نص على إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط الوطنية واعتماد موازنات مراعية لها.

إن الحوار المؤسسي والمجتمعي الذي يتم حول هذه الخطط، لا سيما ضمن المؤسسات الحكومية، يعزّز فرص التوعية بقضايا النوع الاجتماعي التي أصبحت عنصراً أساسياً من هذه الخطط والاستراتيجيات.

وهكذا، يتضح أنّ مبادرات وجهود الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة الرامية إلى إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والاستراتيجيات الوطنية بالغة الأهمية، بما أنّ تلك الخطط والاستراتيجيات تركز على المستويات القطاعية والمناطقية والمركزية واللامركزية لعمل الدولة. وبالتالي، فهي تُعتبر أداة تشمل جميع المستويات وتمكن آليات المرأة من التأثير على إدماج قضايا النوع الاجتماعي ضمن مسار التنمية العامة للدولة. كما أنّ الحوار المؤسسي والمجتمعي الذي يتم حول هذه الخطط، لا سيما ضمن المؤسسات الحكومية، يعزّز فرص التوعية بقضايا النوع الاجتماعي التي أصبحت عنصراً أساسياً من هذه الخطط والاستراتيجيات. ولذلك، فالبلدان التي تمكنت من تضمين الخطط الوطنية عناصر معينة تتمحور حول قضايا النوع الاجتماعي حققت نجاحاً كبيراً في هذا المجال.

٢- خطط واستراتيجيات الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة

قامت جميع الآليات الوطنية في البلدان المشاركة في هذه الدراسة بصياغة خطط واستراتيجيات لإدماج منظور النوع الاجتماعي على المستويات الرسمية والمجتمعية والشعبية. وبشكل التركيز على إدماج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية من خلال خطط هذه الآليات واستراتيجياتها تجربة لم تُطبق إلا حديثاً في المنطقة العربية. فقد ركزت هذه الآليات في فترات سابقة على تعميم منظور النوع الاجتماعي في العملية التنموية، من دون التركيز بمأسسة هذا المنظور على المستوى الحكومي.

ففي لبنان، تم اعتماد نهج تشاركي بين الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وجمعيات المجتمع المدني والوزارات المعنية في وضع الاستراتيجية الوطنية للمرأة للفترة ٢٠١١-٢٠٢١. فقد أعدت الهيئة، تطبيقاً لاستراتيجية المرأة وبالشراكة مع منظمات المجتمع المدني والوزارات المعنية، خطط عمل تنفيذية للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٦، تضمنت الأهداف الفرعية المطلوب تحقيقها والتدخلات الضرورية والمؤشرات الدالة على نجاحها. وحددت أيضاً الجهات التي يمكن أن توفر المعلومات الضرورية للثبوت من صحة تلك المؤشرات.

وفي مصر، قام المجلس القومي للمرأة بصياغة استراتيجية وطنية لتنمية المرأة والنهوض بها، تمثلت أهم نتائجها في الخطة الخمسية لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في المجرى الرئيسي للتنمية والتخطيط على المستوى المركزي، أي مستوى الوزارات، للفترتين ٢٠٠٢-٢٠٠٧ و ٢٠٠٧-٢٠١٢. ووُضعت أيضاً الخطة الخمسية لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطة القومية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المحافظات، أي المستوى اللامركزي، للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢.

وفي قطر، تم إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الاستراتيجية القطاعية، لا سيما استراتيجيات التعليم والصحة، من خلال إشراك ممثلي الجهات المعنية في التخطيط والسياسات.

وفي فلسطين، عملت وزارة شؤون المرأة على إعداد خطة استراتيجية عبر قطاعية لتعميم منظور النوع الاجتماعي. وتستند الاستراتيجية إلى تطوير السياسات الوطنية على أساس القوانين الوطنية والمعايير الدولية. والهدف منها تعزيز تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار على جميع المستويات التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ والاعتراف بأدوارها في جميع القطاعات؛ وإلغاء جميع أشكال التمييز ضدها عبر إدماج منظور النوع الاجتماعي في إعداد الموازنة الحكومية. وتتناول الاستراتيجية تسعة أهداف، أهمها تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، وتحسين الخدمات التعليمية، وتخفيض نسبة العنف ضد المرأة وتمكينها من الحصول على حقوقها المدنية والقانونية.

وفي البحرين، وضعت خطة وطنية للنهوض بالمرأة البحرينية للفترة ٢٠١٢-٢٠٠٥ وخطة للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢. ووضع المجلس الأعلى للمرأة الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية، وأيضاً الخطة التشغيلية للأمانة العامة لتنفيذ تلك الخطة. ونجح المجلس في تضمين قضايا المرأة في أجندة مملكة البحرين الصحية. وتعاونت الأمانة العامة لوزارة الصحة مع الجهات المعنية لمراجعة الاستراتيجية المقبلة للوزارة وتضمينها تكافؤ الفرص بين الجنسين كأحد عناصرها الأساسية والمستدامة. وقد استمر المجلس في السعي إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي الخاص بدعم تمكين المرأة الذي بدأ تنفيذه في عام ٢٠١٢ وتفعيله ضمن استراتيجية وزارة الأشغال.

وفي الأردن، قامت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، التي تركز على دمج قضايا النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية، وتهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين. وتتضمن الاستراتيجية محاور أساسية للعمل، مثل الأمن الإنساني والحماية الاجتماعية، وتتناول التعليم والصحة والعنف ضد المرأة والبيئة وتغير المناخ والتمكين السياسي والمشاركة في الحياة العامة والتمكين الاقتصادي والثقافي والإعلامي.

وتشير تجارب هذه البلدان إلى أن خطط واستراتيجيات عمل الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة تسهم فعلاً في إدماج منظور النوع الاجتماعي على مستوى الدولة، سواء أكانت عبر قطاعية، أي تأخذ القطاعات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية في الاعتبار، أم عامة تعالج المستويات المختلفة للتخطيط المركزي واللامركزي. وغالباً ما يؤدي ذلك، بدوره، إلى تعزيز اعتماد النهج التشاركي في صياغة الخطط والاستراتيجيات وطرق العمل في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

غير أن تطوير عمل هذه الآليات يواجه عدداً من العوائق التي تهدد بالتالي نجاح الجهود لتعميم مفهوم النوع الاجتماعي. وتتضمن هذه العوائق الطابع العام جداً لهذه الاستراتيجيات، الأمر الذي يستدعي تحديد الأولويات وإطاراً زمنياً لتنفيذها. كذلك، غالباً ما تتضمن الخطط الوطنية العامة للدولة أهدافاً تتناقض مع قضايا النوع الاجتماعي. وعليه، يجب أن تبحث الآليات الوطنية للمرأة في مضمون الخطط الوطنية بهدف تحديد أوجه هذا التناقض ومعالجتها.

٣- خطط واستراتيجيات خاصة بقضايا النوع الاجتماعي

تُعنى هذه الخطط بمعالجة قضايا معينة متصلة بالنوع الاجتماعي، وغالباً ما توضع بالتعاون بين الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة والوزارات أو مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي فلسطين والعراق، قامت وزارة شؤون المرأة بإعداد الخطة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، وشاركت في دعم خطط لمكافحة الفقر تركز على قضايا النوع الاجتماعي، وخطط للحد من التسرب من المدارس. وبما أن هذه

الخطط والاستراتيجيات تؤثر على القضايا المتصلة بأدوار المرأة والرجل، فهي تساعد بشكل مباشر وغير مباشر في إدماج قضايا النوع الاجتماعي ضمن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

باء- تعيين نقاط ارتكاز أو إنشاء وحدات لمعالجة قضايا النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين الجنسين داخل المؤسسات الحكومية

قامت مجموعة من آليات النهوض بالمرأة في البلدان العربية باستحداث وحدات مسؤولة عن قضايا النوع الاجتماعي، وتعيين نقاط ارتكاز داخل المؤسسات الحكومية، من أجل تسهيل عملية إدماج منظور النوع الاجتماعي ضمن مؤسسات الدولة. ولهذه الوحدات والنقاط أهداف عدة، أهمها: (أ) تنسيق الجهود لتحديد محاور الاستراتيجية الوطنية للمرأة وتسهيل تنفيذها وتنفيذ الخطط المتصلة بها في المؤسسات العامة، وذلك من خلال ترجمتها إلى برامج واقعية منظمة زمنياً ومكانياً قابلة للتنفيذ ضمن هذه المؤسسات؛ (ب) مساعدة الآليات الوطنية في تحديد التشريعات والتعميمات الداخلية التي تركز التمييز ضد المرأة، المندرجة ضمن أنظمة الخدمة المدنية، والتي تُمارس باعتبارها من الأعراف السائدة، وذلك من أجل التعامل معها وحتى تغييرها؛ (ج) تزويد الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة بالمعلومات الضرورية لمعالجة قضايا النوع الاجتماعي، وتقديم التقارير الدورية إلى هذه الآليات، ومتابعة وتقييم الإنجازات والإخفاقات في إدماج قضايا النوع الاجتماعي ضمن المؤسسات. ومن خلال هذه الوحدات والنقاط، بذلت آليات المرأة في البلدان العربية جهوداً متنوعة من أجل إدماج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية.

ففي فلسطين، صدر قرار بتشكيل وحدات تُعنى بقضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات العامة في عام ٢٠٠٥، مما أسفر عن تشكيل ٢٤ وحدة في الوزارات وأجهزة الأمن. ولهذه الوحدات هيكل تنظيمي حُدّد بموجب قرار من مجلس الوزراء. فهي تخضع لرئيس الوحدة، وتتضمن دائرتين، تُعنى الأولى بمهام التطوير وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات، بينما تتولى الثانية مهام المتابعة والتقييم من منظور النوع الاجتماعي.

وفي لبنان، تمكنت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في عام ٢٠٠٩ من استصدار تعميم من رئاسة الحكومة وجّه إلى جميع الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة، دعا إلى التعاون مع هذه الهيئة عبر تعيين ضابط أو ضابطة ارتكاز مسؤول أو مسؤولة عن قضايا المرأة، تكون مهامه أو مهامها استشارية لدى الهيئة. وبناء على هذا التعميم، جرى تعيين أو إعادة تثبيت نحو ٤٠ ضابطاً وضابطة لهذه المهام. كذلك، قررت وزارة التربية والتعليم في لبنان تشكيل لجنة خاصة تعنى بقضايا النوع الاجتماعي.

وفي العراق، تم استحداث ٣٠ وحدة للنوع الاجتماعي في شكل هيكل تنظيمية إدارية ضمن المؤسسات الحكومية. وهي تُنشأ كوحدة في البداية، ثم ترتقي لتصبح شعبة، أو قد تُدمج مع قسم المرأة في بعض الوزارات، كوزارة حقوق الإنسان مثلاً. كما عُيّنَت نقاط ارتكاز في جميع الوزارات تحت مسمى أعضاء لجنة الارتباط ضمن اللجنة العليا للنهوض بالمرأة.

وفي البحرين، تم إنشاء ١٨ وحدة ولجنة لتكافؤ الفرص في المؤسسات الحكومية المختلفة.

أما في اليمن، فما زالت اللجنة الوطنية للمرأة تسعى لإقناع صانعي القرار في الوزارات بإنشاء إدارات عامة للمرأة، على أن تكون ٢٣ إدارة عامة و ١٢ إدارة فرعية.

وفي مصر، عمل المجلس القومي للمرأة على إنشاء وحدات لتكافؤ الفرص في الوزارات، فبلغ عددها ٣٢ وحدة، منها ٢٩ في وزارات مختلفة و٣ ضمن الجهاز الإداري للدولة.

وفي الجمهورية العربية السورية، تم استحداث مديرية خاصة بتنمية المرأة ضمن هيئة التخطيط والتعاون الدولي، بالإضافة إلى وحدة معنية بقضايا النوع الاجتماعي في المكتب المركزي للإحصاء وأخرى في وزارة الإعلام.

وفي الأردن، أنشئت ١٨ وحدة تُعنى بقضايا النوع الاجتماعي في مؤسسات القطاع العام. وهي تتوزع تنظيمياً تحت مسميات مديريات، وأقسام، وبعثات ملحقة بالإدارات، وفرق عمل، ولجان اجتماعية. أما الوحدات التي جرت مأسستها من خلال إدراجها ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسات، فبلغ عددها ١٣ وحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت شبكة اتصال مع المؤسسات الحكومية في إطار اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، تتألف من ضباط ارتباط من هذه المؤسسات، هدفها التعاون والتنسيق مع اللجنة الوطنية لتحقيق مهامها. وتتألف هذه الشبكة من ٤٢ وزارة ومؤسسة ودائرة حكومية.

وفي قطر، اتخذت الدولة تدابير مؤسسية وتنفيذية مختلفة، وأنشأت هيئات تعنى بقضايا الجنسين، وعيّنت نقاط ارتكاز في مؤسسات القطاع العام. وقامت أيضاً بإنشاء مؤسسات مستقلة ومتخصصة للتصدي لظاهرة العنف ضد المرأة، أبرزها المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة في عام ٢٠٠٢.

وقد أحرزت وحدات قضايا النوع الاجتماعي ونقاط الارتكاز في المؤسسات الحكومية إنجازات هامة، من أبرزها تحديد التشريعات والقوانين التمييزية؛ والتدريب والتوعية بقضايا النوع الاجتماعي؛ والسعي من أجل تحقيق تكافؤ الفرص في المناصب القيادية؛ واختيار الأكثر كفاءة بصرف النظر عن الجنس؛ وإعداد الدراسات حول الوضع الوظيفي للجنسين في المؤسسات الحكومية، وتوفير هذه البيانات والمعلومات للآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة؛ وحث الوزارات على اعتماد منظور النوع الاجتماعي عند صياغة استراتيجياتها وخططها القطاعية.

غير أنه بالرغم من أهمية هذه الإنجازات، تواجه هذه الوحدات عوائق تحول أحياناً دون تحقيق أهدافها في إدماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية، منها: (أ) عدم توفر الإرادة السياسية لدى صانعي القرار لدعم عمل هذه الوحدات والأخذ بتوصياتها والتعاون معها بشكل جدي ومنهجي. فقد تم في بعض الحالات تخصيص مناصب وظيفية لوحدات قضايا النوع الاجتماعي، غير أن أشخاصاً تم توظيفهم تحت هذه المسميات لم يعملوا في الواقع في تلك الوحدات؛ (ب) حاجة هذه الوحدات إلى التدريب في مجالات التشبيك والمناصرة بشكل عام، وفيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي ومنهجيات إدماجها في المؤسسات والموازنة بشكل خاص؛ (ج) تركيبة الهيكل التنظيمي لهذه الوحدات. فنقاط الارتكاز التي لا تضم صانعي القرار أو واضعي السياسات في المؤسسات الحكومية تفتقد إلى الصلاحيات اللازمة لإحداث تغيير فعلي في هذه المؤسسات، بالرغم من المهارات والمعارف التي يكتسبها ضباط وضابطات الارتكاز من خلال مشاركتهم ومشاركتهن في أنشطة الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة. كذلك تتوقف مشاركة هؤلاء في الفعاليات أو الأنشطة المختلفة على مدى قناعة صانعي القرار في المؤسسات بأهمية قضايا النوع الاجتماعي. يُضاف إلى ذلك تغيير ضباط الارتكاز في المؤسسات، والتغيير على مستوى المشاركين والمشاركات في البرامج والأنشطة التدريبية أو الهادفة إلى التوعية وكسب التأييد. وتحول هذه الأمور دون تراكم المعرفة في هذا المجال ودون التوصل إلى فهم مشترك لأبرز قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات.

جيم- المساهمة في صياغة السياسات والمشاريع

تؤدي الآليات الوطنية دوراً هاماً في صياغة السياسات الوطنية المعنية بإدماج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية والمؤسسات العامة. وتهدف هذه السياسات في مجملها إلى تمكين المرأة من أداء دورها في الحياة العامة وإشراكها في برامج التنمية وبالتالي تحقيق المساواة بين الجنسين. وكما الخطط والاستراتيجيات، تؤدي السياسات والمشاريع دوراً رئيسياً في إدماج منظور النوع الاجتماعي، بسبب النقاش الذي تطرحه حول هذه القضايا، وبالتالي تمنح فرصة أفضل للتوعية حولها. وقد تم خلال السنوات الماضية وضع مجموعة من السياسات لإدماج منظور النوع الاجتماعي مؤسسياً ووطنياً في البلدان المشاركة في هذه الدراسة.

في مصر، عمل المجلس القومي للمرأة على منع إعلانات الوظائف الشاغرة التي تُحدد جنس المؤهلين لها؛ وسعى إلى ضمان وصول المرأة والرجل إلى المناصب الإدارية نفسها مقابل الأجر نفسه؛ وإلى وضع وتنفيذ مشروع متكامل لمكافحة العنف ضد المرأة؛ وتنظيم حملة مكثفة للقضاء على ختان الإناث على مستوى المحافظات؛ واقتراح مشروع قانون لتعديل بعض أحكام قانون العقوبات بحيث يعاقب على التحرش ويشدد عقوبة الاغتصاب. ولمساعدة المرأة على الحصول على قرض، قام المجلس القومي، بالتعاون مع وزارة الداخلية، بتسهيل عملية استصدار بطاقات الرقم القومي من دون اشتراط الحصول على إذن مسبق من الرجل.

وفي الجمهورية العربية السورية، ركزت الهيئة السورية لشؤون الأسرة جهودها على دفع الحكومة إلى المصادقة على اتفاقية سيداو والالتزام بمنهاج عمل بيجين، والمصادقة على اتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية بموجب المرسوم رقم ٢٥٧. وفي مجال المشاريع، أعدت الهيئة مصفوفة تنفيذية لمشاريع إدماج قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز المساواة بين الجنسين في خطتها الخمسية الحادية عشرة للعام ٢٠١٠، ولبرنامج تمكين المرأة والحد من الفقر الموجه نحو المرأة الريفية (٢٠١٠-٢٠١٥). وأدى هذا البرنامج إلى زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد النظامي وغير النظامي. وعملت الهيئة على تشكيل لجنة تُعنى بتعزيز المساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٠ تتألف من جهات حكومية وغير حكومية، الهدف منها تعزيز دور الجمعيات الأهلية في قضايا السكان والنوع الاجتماعي وتمكين المرأة وتحسين صحتها الإنجابية وتفعيل قدراتها الإدارية والمؤسسية.

وفي البحرين، عمل المجلس الأعلى لشؤون المرأة مع الحكومة لوضع سياسات لاعتماد مواصفات تراعي مفهوم النوع الاجتماعي في مشاريع البناء. وبذلت جهود على مستوى المؤسسات الحكومية لمنح الموظفة المتزوجة وأيضاً المطلقة التي تعيل أسرتها العلاوة الاجتماعية نفسها الممنوحة للموظف المتزوج. وتمت ممارسة الضغوط من أجل قبول مبدأ توفير فرص متكافئة للعاملين والعاملات في الوزارات، تماشياً مع دستور البلاد، ومن أجل استحداث سياسات وطنية لتشجيع القطاع الخاص على اعتماد منظور النوع الاجتماعي في التوظيف وتنفيذ المشاريع. فعلى سبيل المثال، أنشأت شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات، وهي شركة خاصة، لجنة لتكافؤ الفرص تؤدي المهام عينها التي تنفذها وحدات تكافؤ الفرص في القطاع الحكومي. كذلك، أنشئت وحدة مشابهة لها في شركة ألبنيوم البحرين.

وفي الأردن، وضعت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ٣٨ مشروعاً من المشاريع التجديدية التي جرى إعدادها وتنفيذها للاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية، وذلك بالتنسيق مع مختلف المؤسسات الرسمية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة. وعملت اللجنة لإقرار تعزيز اعتماد اتفاقية سيداو واتفاقية حقوق الطفل كمرجع قانوني في المرافعات لدى المحاكم وأمام القضاء؛ ولاعتماد سياسة للتدقيق في واقع تعميم مفهوم النوع الاجتماعي كسياسة حكومية مستمرة ومنتظمة. وتقوم اللجنة بمتابعة تطبيق هذه

المشاريع ضمن مساعيها لمتابعة جهود تعميم مفهوم النوع الاجتماعي على الصعيد الوطني ورصدها وتقييمها. وحثت الحكومة على تبني سياسات تشغيل صديقة للمرأة تراعي أهمية تمكين المرأة من تحقيق التوازن بين مسؤولياتها الأسرية ومسؤولياتها كمواطنة نشيطة اقتصادياً. وعملت اللجنة أيضاً على تشجيع إنشاء آليات قانونية وقضائية بديلة لحل النزاعات، عن طريق مكاتب الوفاق والمصالحة الأسرية في المحاكم الشرعية والكنائس ومحاكم الأحداث؛ وإنشاء هيئات قضائية متخصصة وآليات تضمن حق التقاضي والحق في المحاكمة العادلة في القضايا الأسرية.

وفي اليمن، اعتمدت اللجنة الوطنية للمرأة نهج التدقيق في المساواة بين الجنسين كسياسة وطنية على المستويين المحلي والمركزي. وحثت اللجنة مجلس الوزراء على إصدار قرار لتنفيذ توصيات لجنة اتفاقية سيداو بشأن التقرير الوطني السادس لتنفيذ الاتفاقية؛ وقرار يقضي بتوظيف المعلمات في الأرياف بحيث يشكلن نسبة ٣٠ في المائة من الهيئة التعليمية، وتعيين ثلاث وزيرات في حكومة الوفاق الوطني، أي ٩ في المائة من مجموع الوزراء، وإشراك المرأة في مؤتمر الحوار الوطني (بنسبة ٢٩ في المائة) وفي اللجنة العليا للانتخابات (بنسبة ٢٤ في المائة)، وتعيين مستشارة لشؤون المرأة لدى رئيس الجمهورية. وتعاونت اللجنة الوطنية للمرأة مع وزارة الصحة لإصدار قرار ينص على مجانية عمليات الولادة التي تتم في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية، وقرار لمنع ختان الإناث في المرافق الصحية الحكومية.

وفي الكويت، عمدت لجنة شؤون المرأة إلى رصد مراعاة قضايا النوع الاجتماعي في وزارة العمل. وشملت عينة البحث في إطار هذه العملية ٧١٥ موظفاً وموظفة من القطاع العام، أي ٢٩ في المائة منهم. وتضمنت هذه العملية تحديد قدرة المرأة على القيام بمختلف الأعمال، وتحديد مسببات وأشكال التمييز في العمل. وهدفت إلى مراجعة تعامل الحكومة مع التمييز ضد المرأة، وتقييم حالات التدخل المباشر للحكومة لإعادة التوازن إلى أدوار كل من الرجل والمرأة وحقوقهما.

وعلى الرغم من أن هذه السياسات تتسم بالكفاءة من حيث نتائجها العملية على حياة المرأة والرجل، وأيضاً في تعزيز دور المؤسسات الحكومية في تحقيق التغيير المرجو على صعيد تعميم منظور النوع الاجتماعي، فعليها أن تركز على المرأة والرجل في الوقت نفسه، لأن ذلك يجعلها أكثر كفاءة ويجعل تأثيرها أكثر استدامة.

وقد اقترحت الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، كما يبرز من الردود على الاستبيان، عدداً من الأدوات السياسية لتفعيل نهج إدماج منظور النوع الاجتماعي ضمن المؤسسات الحكومية، ومنها: اعتماد سياسة التمييز الإيجابي لصالح المرأة في التوظيف والترقية، وتطبيق تكافؤ الفرص لا سيما في مواقع صنع القرار والمناصب الإدارية العليا وترؤس اللجان الهامة؛ اعتماد سياسية التمييز الإيجابي في بناء القدرات والتدريب وإيفاد البعثات إلى الخارج؛ توفير المرافق اللازمة لدعم وتسهيل عمل المرأة في المؤسسات الحكومية، مثل حضانة الأطفال؛ تضمين نظام الخدمة المدنية نصوصاً واضحة وعقوبات صريحة بخصوص العنف ضد المرأة، وذلك في المؤسسات الحكومية كمرحلة أولى؛ تحديد كوتا نسائية في التعيينات لمناصب الإدارة وصنع القرار.

دال- اعتماد موازنات مراعية لقضايا النوع الاجتماعي

يشكل إعداد موازنة مراعية لقضايا النوع الاجتماعي أداة لإدماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية والعملية التنموية، من خلال تحليل الآثار المختلفة للسياسة

"تهدف عملية التخطيط والموازنة في مجال النوع الاجتماعي إلى تحليل مدى تأثير الإنفاق والعائدات الحكومية على النساء والفتيات، مقارنة بالرجال والفتيان، وقد أصبحت تمثل اتجاهاً عالمياً لبناء المساءلة حول الالتزام السياسي الوطني تجاه المرأة."

المصدر: التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة ٢٠٠١.

المالية على مستوى المصروفات والإيرادات مركزياً ومحلياً، وعلى الفئات المجتمعية المختلفة والمرأة والرجل، وذلك في كل مرحلة من مراحل دورة الموازنة. وبالتالي، فالموازنة المراعية لقضايا النوع الاجتماعي تسمح بتحديد الفجوات في توزيع الموارد العامة وإعادة تخصيصها بحيث تستجيب لاحتياجات السكان وأولوياتهم، تحقيقاً للإنصاف والعدالة وتكافؤ الفرص.

وقد بدأت بعض البلدان العربية المعنية بهذه الدراسة في التوجه نحو اعتماد موازنات مراعية لقضايا النوع الاجتماعي. ويتفاوت التقدم الذي أحرزته هذه البلدان في هذا الصدد، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات: (أ) بلدان اعتمدت موازنة مراعية للنوع الاجتماعي، وأبرزها مصر؛ (ب) بلدان تمت فيها مراجعة الموازنة من منظور النوع الاجتماعي، من دون تطبيقها لغاية الآن، أو تمّ فيها إدخال عناصر معينة على الموازنات العامة والقطاعية بهدف تحقيق موازنة تستجيب لقضايا النوع الاجتماعي، أو بدأ فيها التثقيف أو التدريب على مفهوم هذه الموازنة. وتتضمن هذه الفئة معظم البلدان المعنية بهذه الدراسة، منها الأردن والبحرين والعراق وفلسطين ولبنان واليمن؛ (ج) بلدان لم تستخدم أداة الموازنة المراعية لقضايا النوع الاجتماعي، ولكنها تفرد موازنات خاصة للمشاريع التي تعنى بالأسرة والمرأة، كما هي الحال في الجمهورية العربية السورية وقطر والكويت. ولتقييم نجاح آليات المرأة في الدفع باتجاه موازنات عامة مراعية لاحتياجات المرأة والرجل، لا بد من الإشارة إلى جهودها في هذا المجال.

في مصر، بدأ في عام ٢٠٠٦ تنفيذ مبادرة إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الموازنة العامة، على صعيد كل من البرامج والأداء، وذلك بناءً على ثلاثة اعتبارات أساسية: تصنيف البرامج والإجراءات الحكومية وتوزيعها على مجموعات، حسب ارتباطها بالأداء الإداري أو الاقتصادي؛ قياس أداء هذه البرامج مقارنة بكلفتها، من خلال أدوات قياس العمل والأداء؛ اتباع الإدارة العلمية في استهلاك الموارد المتاحة واستغلالها بالشكل الأمثل، وفي تعديل النظام المحاسبي والإدارة المالية وتبويب الموازنة. وقد جرى تقييم سياسات الإنفاق العام في قطاعات التعليم والصحة والبيئة والتموين، بالإضافة إلى تحديد أولويات الإنفاق في الموازنة ودرجة الاستفادة من الإنفاق وكفاءة توفير الخدمات للفئات المعنية. ولتحقيق موازنة مراعية لقضايا النوع الاجتماعي، اتخذ المجلس القومي للمرأة مجموعة من الخطوات منها: التحليل النوعي للموازنة العامة، وتقديم دراسات حالة من أجل مأسسة التجارب ذات الصلة في وزارتي الشباب والتنمية المحلية؛ تحليل العلاقة بين خطة التنمية القومية والموازنة السنوية، وتحليل وضع المرأة في الخطط القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ إعداد حافظة أدوات تدريبية تتضمن أربعة كتيبات لتعميم مفهوم النوع الاجتماعي؛ إعداد دليل تدريبي مرجعي بعنوان "التمويل من أجل تنمية المرأة، نحو تكافؤ الفرص للمرأة في الموازنة العامة للدولة"؛ إنشاء فريق مدربين من المتخصصين في النوع الاجتماعي والتنمية والتخطيط وإعداد برنامج تدريب المدربين لاستخدام الدليل. أما الجهات المستهدفة من هذه التدابير، فكانت من الوزراء، وواضعي السياسات، وموظفي وزارة المالية في القاهرة وفي عدد من المحافظات، والموظفين المعنيين بالموازنة في الوزارات، وخصوصاً وزارات الصحة والتعليم والعمالة والري في القاهرة وفي أربع محافظات، هي الجيزة والاسكندرية والفيوم والمنيا. وفي سياق التدابير القانونية المتخذة لتنفيذ الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي، أصدر وزير المالية القرار رقم (٦٦٨) لسنة ٢٠٠٩ المعني بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة، والتي أقرت اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستعراض وتحليل تقديرات الموازنة على أساس برنامج الأنشطة والمشاريع. كذلك، تم تضمين منشور السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ بنوداً إضافية تتعلق بالعدالة الاجتماعية، وتحليل جميع أوجه الإنفاق على الأنشطة الرئيسية والفرعية والبرامج. وتم إعداد نموذج مشروع موازنة يراعي مفهوم النوع الاجتماعي للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١. ولتحقيق ذلك، تم تدريب وبناء قدرات ٨٠٠ عاملاً في وزارة المالية والمسؤولين عن الموازنة في عدد من المحافظات في قطاعات الصحة والتعليم والقوى العاملة والري، لتطوير قدراتهم على متابعة وتقييم الموازنات من منظور النوع الاجتماعي.

وفي فلسطين، وبالرغم من أن الموازنات المعتمدة لا تراعي مفهوم النوع الاجتماعي، فقد تم استصدار قرار يلزم المؤسسات الحكومية باعتماد هذا النوع من الموازنات. وقد بدأت وزارة شؤون المرأة بالعمل لوضع خطة عبر قطاعية، بالمشاركة مع جميع الجهات المسؤولة عن التخطيط والموازنات في الوزارات. وقد تم الانتهاء من وضع الأهداف والأنشطة المقررة، ويجري العمل حالياً على ترجمتها إلى برامج بهدف تضمينها في موازنات الوزارات. ولتحقيق ذلك، وضعت خطط لتنفيذ دورات لمختلف الجهات بشأن الموازنات المراعية لقضايا النوع الاجتماعي، وخطط لتنظيم زيارة ميدانية للفريق الوطني بالمعني بالموازنات إلى مصر للاطلاع على تجربتها في هذا المجال.

وفي الأردن، بدأ العمل على المرحلة الأولى من مشروع الموازنة المراعية لاحتياجات المرأة والرجل في عام ٢٠١٠، بالتعاون والتنسيق بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ودائرة الموازنة العامة في وزارة المالية. ويغطي نطاق عمل هذا المشروع الوزارات والدوائر الحكومية التي تعنى بالمرأة بشكل رئيسي وهي وزارات الصحة والتربية والتعليم ووزارة التنمية الاجتماعية والعمل والتخطيط والتعاون الدولي. ويشير نموذج إعداد الموازنة، الذي يوزع على المؤسسات الحكومية، إلى أهمية إدماج عدد من القضايا والمؤشرات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي. وخصص قانون الموازنة العامة الذي يصدر عن دائرة الموازنة العامة نسبة للنساء من موازنة البرامج المختلفة في الوزارات والمؤسسات الحكومية، وذلك لأن الموازنة المتبعة هي موازنة برامج وليست موازنة بنود. ونص القرار على توزيع المخصصات للنساء والرجال حسب البرامج كل خمس سنوات، وحسب الإنفاق كل ثلاث سنوات. بالإضافة إلى ذلك، قسم قانون الموازنة موظفي الوزارات والمؤسسات الحكومية إلى فئات، وذلك حسب مراكزهم ونوعهم الاجتماعي. وأجريت دراسات تحليلية لموازنات الوزارات والمؤسسات التي شاركت في المشروع من منظور النوع الاجتماعي، كما وظفت عدة نساء في مراكز فنية متخصصة في دائرة الموازنة العامة من أجل تحليل الموازنة.

وفي اليمن، تعمل اللجنة الوطنية للمرأة لاعتماد الموازنة المراعية لقضايا النوع الاجتماعي، وقد تعاونت مع وزارة المالية والمعهد المالي لمراجعة الموازنة العامة من منظور النوع الاجتماعي. وبما أن الموازنة العامة هي موازنة بنود وليست موازنة أداء، فمن الصعب تطبيقها على أرض الواقع. وقد قطعت اللجنة الوطنية للمرأة شوطاً هاماً في التحضير لتلك الموازنة من خلال التدابير التالية: إعداد دليل تدريبي حول مفاهيم الموازنة المراعية لاحتياجات قضايا النوع الاجتماعي، اعتمده المجلس الأعلى للمرأة ووزارة المالية كأحد المقررات الأساسية التي تُدرس في المعهد المالي؛ تدريب العديد من الكوادر المالية والمخططين التنمويين على مفاهيم موازنة النوع الاجتماعي؛ إنشاء إدارة عامة تعنى بإعداد موازنة مراعية للنوع الاجتماعي في قطاع الموازنة في وزارة المالية؛ إشراك ممثلات اللجنة الوطنية للمرأة في عمل اللجان المسؤولة عن مناقشة الموازنات السنوية. ويجري العمل حالياً على إعداد النماذج الفنية لتضمين مكون خاص بمشاريع تنمية المرأة في إطار الباب الرابع للموازنة العامة للدولة، وعلى تحليل بعض الوثائق المالية مثل المذكرة التفسيرية والبيان المالي من منظور النوع الاجتماعي، من أجل تعديلها لتصبح مراعية للنوع الاجتماعي.

وفي البحرين، أصدر وزير المالية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ تعاميم تتناول الاعتمادات واللوائح والتعليمات الخاصة بتنفيذ الموازنة العامة للدولة، وتنص على ضرورة أن تراعي الوزارات وسائر الجهات الحكومية تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والموازنة المراعية لاحتياجات المرأة، إضافة إلى تضمينها جداول تبيين تكافؤ الفرص بين الجنسين ومدى مراعاة الموازنة للنوع الاجتماعي. وجرى تنفيذ عدد كبير من ورش العمل لتعريف المعنيين من وحدات تكافؤ الفرص وأقسام الشؤون المالية في مختلف الجهات الحكومية بألية ملء جداول تكافؤ الفرص.

وفي العراق، تولت وزارة الدولة لشؤون المرأة، بالتعاون مع وزارتي التخطيط والمالية، مراجعة الموازنة لجعلها مراعية لقضايا النوع الاجتماعي، وذلك من خلال تأهيل قطاعات الصحة والبلديات والتربية. وقد أسفر هذا التعاون عن تخصيص موازنة لبرامج القضاء على العنف ضد المرأة ولتنظيم ورش تدريبية للمرأة في وزارة الصحة.

وفي الجمهورية العربية السورية، تم اعتماد برامج ومشاريع خاصة بتنمية المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال وضع خطط خمسية تأخذ في الاعتبار تنمية المرأة والرجل معاً.

وفي قطر، أعدّ المجلس الأعلى لشؤون الأسرة موازنة سنوية تقديرية حسب البرامج والمشاريع المقرر تنفيذها عملاً باستراتيجية التنمية الوطنية التابعة لقطاع التماسك الأسري وتمكين المرأة.

وقد واجهت البلدان العربية صعوبات وتحديات في سعيها إلى وضع موازنات تراعي قضايا النوع الاجتماعي، منها ارتكاز موازنتها على البنود وليس البرامج أو المشاريع وعدم تماشيها مع احتياجات الرجل والمرأة؛ عدم توفر التمويل اللازم لإعداد الدراسات التحليلية المطلوبة للموازنة العامة؛ ندرة الخبراء المحليين المتخصصين في هذا المجال؛ عدم توفر التمويل المطلوب لتدريب الكوادر المالية على المستويين المحلي والمركزي. ولكن، رغم هذه التحديات والصعوبات، يُعتبر الحوار والتفاوض بشأن إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الموازنات أداة عملية فعالة في تحقيق توزيع عادل للموارد بين الرجل والمرأة، وأيضاً في توعية موظفي الحكومة على جميع المستويات المركزية واللامركزية حول مفاهيم وقضايا النوع الاجتماعي.

هاء- تطوير قواعد بيانات وإحصاءات مصنفة حسب الجنس

تعتبر الإحصاءات والبيانات التفصيلية والمصنفة من ركائز عملية إدماج منظور النوع الاجتماعي. ولذلك، بذلت البلدان المختلفة جهداً كبيراً لتطويرها بحيث أصبح هناك عدة منشورات دورية تحدد وضع المرأة في القطاعات المختلفة بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة الوطنية للإحصائية.

ففي مصر، أصبحت البيانات المدرجة في التعدادات مصنفة حسب الجنس. وبدأ إصدار تقرير سنوي عن أوضاع المرأة المصرية. وفي الجمهورية العربية السورية، قامت الهيئة السورية لشؤون الأسرة بتحسين عملية جمع البيانات المصنفة حسب الجنس ونشرها واستخدامها من خلال المكتب المركزي للإحصاء، الذي قام بصياغة جميع الاستبيانات ونشر جميع البيانات بعد تصنيفها.

وفي اليمن، أصدر الجهاز المركزي للإحصاء ثلاث نشرات من كتاب "رجال ونساء: صورة إحصائية" من عام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠٠٨. كذلك، أنشئت إدارة عامة تُعنى بتطوير الإحصاءات حسب الجنس ضمن الجهاز المركزي. وفي عام ٢٠١٠، صدر عن مجلس الوزراء تعميم إلى جميع الجهات والمؤسسات الحكومية حول ضرورة العمل على إنشاء قواعد للبيانات والمعلومات تكون مصنفة حسب الجنس.

وفي الأردن، بُذلت جهود حثيثة لتطوير قواعد البيانات. فحسب الردود على استبيان الإسكوا، تم إنشاء وحدة متخصصة في قضايا النوع الاجتماعي ضمن دائرة الإحصاءات العامة في عام ٢٠٠٥، مهمتها إعداد وتوفير بيانات إحصائية مصنفة حسب الجنس وتحليل المؤشرات من منظور النوع الاجتماعي وإجراء الدراسات والبحوث اللازمة. وفي الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ و ٢٠١٢، أصدرت هذه الدائرة كتيباً بعنوان "المرأة والرجل في الأردن في أرقام" يبين أهم الفجوات النوعية بين الجنسين، وفقاً لمحاوِر مختلفة. كذلك، أصدرت

دراسة حول مستلزمات دخول المرأة إلى سوق العمل، وقامت بمسح لفرص العمل المستحدثة وأيضاً لاستخدام التكنولوجيا في المنازل. وأعدت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة دراسة للتدقيق في واقع إدماج قضايا النوع الاجتماعي في القطاع العام، أسهمت في تكوين قاعدة معلوماتية حول هذا الواقع. وقد تضمنت الدراسة معلومات حول تمثيل المرأة والرجل في سلم الوظائف في القطاع العام، وحول القصور في قضايا التعيينات والترقيات، بالإضافة إلى الإطار التنظيمي المؤسسي المعني بالمرأة والرجل على المستوى الوطني.

وفي البحرين، وُضع نظام لإعداد قواعد بيانات لإدارة الموارد البشرية في القطاع العام حسب الجنس. ويجري حالياً العمل مع الجهات التي أنشأت وحدات لتكافؤ الفرص في مؤسسات الحكومة كي تُصنف إحصاءاتها حسب الجنس أيضاً، ومع الجهاز المركزي للإحصاء لإعداد تقاريره استناداً إلى هذا النهج كذلك.

وفي فلسطين، تعتزم وزارة شؤون المرأة إنشاء مرصد خاص بكافة المؤشرات المتصلة بقضايا النوع الاجتماعي، لا سيما تلك المتعلقة بعمل الوزارات ومؤسسات القطاع العام. أما على مستوى الأرقام والمؤشرات الوطنية، فقد حقق الجهاز المركزي للإحصاء نجاحاً في الإحصاءات عموماً، ما عدا الإحصاءات المتعلقة بالعمل غير النظامي للمرأة. كما تم إنشاء دائرة النوع الاجتماعي في الجهاز المركزي للإحصاء الذي يصدر بيانات دورية وتفصيلية.

غير أنه بالرغم من التقدم المحرز باتجاه إنتاج وتصنيف البيانات على أساس الجنس، ما زالت فئات عديدة من البيانات، خصوصاً حول قطاعات التجارة والمال والاقتصاد والسياسة، غير مصنفة حسب الجنس في معظم البلدان العربية. ومع أن الآليات الوطنية عملت جاهدة مع الأجهزة المركزية للإحصاء، فإحصاءات المؤسسات الحكومية نفسها تعاني من مشكلة عدم تصنيف هذه البيانات حسب الجنس. لذلك، ينبغي أن تتخذ هذه المؤسسات الحكومية التدابير اللازمة لتصنيف البيانات التي تجمعها.

واو- تشكيل ائتلافات أو لجان وطنية متخصصة

عملت الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة مع المؤسسات الحكومية المركزية واللامركزية والقطاع الأهلي والخاص على تشكيل لجان وائتلافات من أجل تفعيل إدماج منظور النوع الاجتماعي على مختلف المستويات. وهذه الائتلافات هامة جداً كأداة للضغط على الحكومة في مجالات عدة، خاصة سن القوانين وتنزيه التشريعات من التمييز ضد المرأة، ووضع السياسات المراعية لقضايا النوع الاجتماعي.

في لبنان، تم إنشاء شبكة لتنسيق قضايا النوع الاجتماعي واستصدار تعميم من رئاسة الحكومة لتعيين ضباط ارتكاز معينين بقضايا النوع الاجتماعي لدى الوزارات والإدارات الرسمية للتواصل والتعاون مباشرة مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. واعتمدت الهيئة نهجاً تشاركياً مع جمعيات المجتمع المدني والوزارات المعنية في وضع الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان للفترة ٢٠١١-٢٠٢١، وخطة عمل لتطبيقها في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. وبالمشاركة مع عدد من جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، تم إطلاق حملات وطنية دعماً لقضايا المرأة، منها الحملة الهادفة إلى تنزيه القوانين ذات الأثر الاقتصادي من الأحكام التمييزية ضد المرأة، وحملة دعم المرأة للوصول إلى مراكز صنع القرار.

وفي فلسطين، أنشئت لجان مشتركة للتنسيق والمتابعة في مجالات تعميم مفهوم النوع الاجتماعي، منها اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، واللجنة الاستشارية للأجهزة الأمنية، واللجنة الوطنية للموازنات المراعية لقضايا النوع الاجتماعي.

وفي الجمهورية العربية السورية، نجحت الهيئة السورية لشؤون الأسرة في تشكيل لجنة تعزيز المساواة بين الجنسين عام ٢٠١٠، وهي تضم ممثلين عن كافة الجهات المعنية من الوزارات والمجتمع الأهلي.

وفي اليمن، تم توحيد جهود جميع الجهات المعنية بمناهضة العنف ضد المرأة، من خلال تأسيس شبكة شيماء، وشبكة جامعة للنساء المستقلات والنساء الحزبيات (تحالف نساء اليمن الجديد) لدعم ومناصرة قضايا المرأة في مؤتمر الحوار الوطني. وأنشئت أيضاً شبكة لتنسيق قضايا النوع الاجتماعي وأشركت في عضوية الكثير من اللجان العليا والفنية الخاصة بإعداد الاستراتيجيات والخطط الوطنية.

وفي الأردن، قامت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بتشكيل شبكة اتصال مع المؤسسات الحكومية يبلغ عدد أعضائها ٤٢ عضواً، بالإضافة إلى اللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية، وشبكة المعرفة لعضوات المجالس البلدية، ولجنة الأحزاب السياسية والمرأة، وشبكة مناهضة العنف ضد المرأة، وشبكة النقابيات والمهنيات. وتسعى هذه الشبكات إلى تكثيف الجهود لتعميم منظور النوع الاجتماعي.

وتشير التجارب المذكورة إلى أن الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في البلدان العربية أصبحت مقتنعة بأن تشكيل اللجان والائتلافات نهجاً أساسياً لاستكمال دورة الضغط المجتمعي على مؤسسات صنع وإدارة القرار، خصوصاً المؤسسات الحكومية. وأصبحت مقتنعة أيضاً بأن هذه الائتلافات تؤدي دوراً هاماً في مساندة عمل الآليات الوطنية لتحقيق أهداف إدماج منظور النوع الاجتماعي. ففي فلسطين مثلاً، مارس المجتمع المدني الضغوط على الحكومة في قضايا عدة، إما لمنع سن قوانين تمييزية ضد النساء، وإما لإزالة التمييز من التشريعات الحالية. وفي اليمن، أدت الائتلافات دوراً هاماً في منع سن قانون بيت الطاعة الذي يعتبر قانوناً تمييزياً ضد المرأة.

زاي- تنفيذ أنشطة بناء القدرات والتدريب

احتل تنظيم الدورات التدريبية وبناء القدرات حيزاً كبيراً من عمل آليات النهوض بالمرأة ضمن المؤسسات الحكومية. وتؤدي هذه الدورات دوراً هاماً في تعزيز قدرات كوادر وحدات قضايا النوع الاجتماعي على تنفيذ مسؤولياتها في إدماج منظور النوع الاجتماعي، وفي نشر التوعية وحشد التأييد والمناصرة حول قضايا المساواة بين الجنسين بشكل عام. ويمكن تقسيم جهود التدريب وبناء القدرات التي تبذلها الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة إلى نوعين: النوع الأول موجه إلى كوادر وحدات قضايا النوع الاجتماعي، والنوع الثاني إلى موظفي المؤسسات الحكومية.

١- أنشطة التدريب وبناء القدرات الموجهة إلى كوادر وحدات قضايا النوع الاجتماعي ونقاط الارتكاز

عملت جميع الآليات الوطنية بشكل حثيث لتدريب كوادرها الإدارية والتنسيقية في مجالات عدة تتعلق بقضايا النوع الاجتماعي.

ففي لبنان، تعاونت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية مع مجموعة من الجهات الدولية، بغية تعزيز المهارات التدريبية لأعضائها ونقاط الارتكاز المعنية بقضايا النوع الاجتماعي في الوزارات في مجال قضايا الجنسين. ويؤمل أن يساهم هذا التعاون في تسهيل عملية إدماج منظور النوع الاجتماعي في الإدارات عامة وضمن الهيئة. وتم تنظيم الدورات التدريبية وأنشطة بناء القدرات في هذا المجال للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣،

خصوصاً فيما يتعلق بزيادة الوعي بالمفاهيم ذات الصلة، والمشاركة في إعداد التقارير الرسمية حول اتفاقية سيداو، والتخطيط الاستراتيجي، والحد من مخاطر الكوارث، والموازنة المراعية لقضايا النوع الاجتماعي.

وفي العراق، تم تدريب أعضاء اللجنة العليا للنهوض بالمرأة الذين تولوا، بدورهم، تدريب غيرهم ضمن وزاراتهم. وفي البحرين، تم إصدار دليل تعريفي شامل حول مراعاة احتياجات المرأة والرجل وتكافؤ الفرص للجهات التي أنشأت وحدات تكافؤ الفرص داخل المؤسسات الحكومية.

وتشير هذه التجارب إلى أن معظم جهود الآليات الوطنية ركزت على الجانب المفاهيمي لقضايا النوع الاجتماعي، وذلك بسبب توفر أعداد كبيرة من المتخصصين والمتخصصات والمدربين والمدربات في هذا المجال في العالم العربي. لكن هناك قصور كبير في مجال التدريب حول منهجيات تعميم قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية واعتماد الموازنة المراعية لهذه القضايا، بسبب عدم توفر الخبرات اللازمة لتنظيم هذا النوع من التدريب في الوطن العربي.

٢- أنشطة التدريب وبناء القدرات الموجهة إلى موظفي المؤسسات الحكومية

نظمت مجموعة متنوعة من آليات النهوض بالمرأة دورات تدريبية للموظفين والموظفات ذوي الأدوار الرئيسية في قضايا النوع الاجتماعي في الوزارات، مثل القانونيين والمسؤولين عن التخطيط والسياسات والموازنات.

في لبنان، قدمت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، بدعم من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، دورة تدريبية لتأهيل مدربين من بين أعضائها، وأيضاً من ضباط الارتكاز المعنيين بتعميم مفهوم النوع الاجتماعي وبإدراجه ضمن السياسات والبرامج، وبإجراء تحليل للمؤسسات على أساسه. وتم تنفيذ برنامج تدريب عملي يستهدف خمس وزارات، هي وزارات الداخلية والأشغال العامة والمواصلات والرياضة والشباب والديوان العام للموظفين.

وفي مصر، بُذلت جهود حثيثة لبناء قدرات المخططين في الوزارات المختلفة ورفع مهاراتهم، خصوصاً في وزارة التخطيط، وأيضاً في المحافظات والمجالس المحلية والمنظمات غير الحكومية، وتوعيتهم على مفاهيم وقضايا واعتبارات النوع الاجتماعي وعلى سبل التخطيط من هذا المنظور. كذلك، تم تدريبهم على نهج المتابعة من منظور النوع الاجتماعي، من أجل ضمان قياس نتائج تنفيذ مشاريع المرأة على المستوى المركزي واللامركزي وتحديد مؤشرات لذلك. ويتم ذلك من خلال تحديد عدد المستفيدات من الخدمة، والاعتمادات التي تم تخصيصها، ومصادر التمويل، وتوافق التنفيذ مع التخطيط، والمتابعة الميدانية الهادفة إلى تلافي معوقات التنفيذ والتأكد من جدية تنفيذ مشاريع النهوض بالمرأة.

وفي البحرين، تم تنفيذ ثلاث حقائب تدريبية في مجال تكافؤ الفرص ومراعاة قضايا المرأة والموازنات المراعية لها، وهي حقبتان للقطاع الحكومي وحقبية واحدة لمؤسسات المجتمع المدني؛ بالإضافة إلى تخصيص حقبية للتدريب في قضايا المرأة، تضمنت المحاور التالية: التأثير وكسب التأييد، والتخطيط الاستراتيجي، والمهارات القيادية، والمهارات التدريبية، والمتابعة والتقييم.

وفي الجمهورية العربية السورية، تم تنفيذ العديد من ورش العمل التدريبية ضمن إطار مشروع تعزيز القدرات المؤسسية للحكومة والمنظمات غير الحكومية في مجال دمج قضايا العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي ضمن الاستراتيجيات والخطط الوطنية.

وفي اليمن، تم تدريب وبناء قدرات العاملين والعاملات في إدارات المرأة ضمن الوزارات والمؤسسات الحكومية وفي المحافظات. وتم أيضاً تدريب المعنيين بالعملية التنموية المسؤولين عن التخطيط والمتابعة والتقييم والإحصاء والمعلومات؛ والمسؤولين عن الشؤون المالية على المستويين المحلي والمركزي؛ وعدد من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية؛ وتلك العاملة في مجال المرأة. وركز التدريب على رفع مستوى الوعي والمعرفة بقضايا النوع الاجتماعي بهدف تغيير المفاهيم الخاطئة لدى الكثيرين حول تنمية المرأة، وكسب دعم صانعي القرار على المستويين المحلي والمركزي. كذلك، تناول التدريب سبل تنقيح بعض الأدلة والوثائق الهامة، مثل دليل إعداد الخطة الخمسية العامة للبلد، وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في إطارها، واعتماد دليل الموازنات كأحد مقررات المعهد المالي.

وفي الأردن، اتخذ القسم المختص بقضايا النوع الاجتماعي في اللجنة الوطنية لشؤون المرأة الأردنية مبادرات لتوعية وتدريب أكثر من نصف موظفي وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والإداريين ومساعدتي المحافظين في عدد من المحافظات، بشأن قضايا النوع الاجتماعي والاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية.

وكان لجميع تلك الأنشطة دور هام في إدماج منظور النوع الاجتماعي من الناحيتين المفاهيمية والمنهجية. ولذلك، ركزت الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة على مستويات عدة، لا سيما مستوى صنع القرار، ما من شأنه أن يعود بفائدة أكبر وأوسع نطاقاً. وأعدت هذه الآليات العديد من أدلة التدريب والتوعية، وسعت إلى الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في مجال مناهج إدماج منظور النوع الاجتماعي، واكتساب الدروس منها. غير أنه بالرغم من هذه الجهود والأنشطة، ما زالت هناك حاجة كبيرة للتدريب وبناء القدرات في المؤسسات الحكومية المختلفة، خصوصاً في مجال إدماج منظور النوع الاجتماعي وأدواته، وذلك على جميع مستويات السياسات وأيضاً الموازنة العامة للدولة.

ويدل تقييم الدورات التدريبية والتوعوية التي نظمتها الآليات الوطنية على أن نتائجها على مستويات صنع القرار ما زال ضعيفاً. فصنع السياسات العامة ما زال بعيداً من مراعاة احتياجات المرأة والرجل. وعلى الرغم من تفاعل المسؤولين مع أنشطة وحدات قضايا النوع الاجتماعي أو نقاط الارتكاز بدعم من الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، فما زال من الضروري ربط هذه الجهود بحزمة متكاملة من المبادرات، بهدف الضغط على هذه المؤسسات، ليس فقط للمشاركة في الفعاليات الخاصة بإدماج مفهوم النوع الاجتماعي، بل أيضاً بتطبيق نتائج هذه الفعاليات والمشاركة في تحديد سبل مراعاة احتياجات الجنسين وقضاياهما عن طريق المؤسسات الحكومية.

حاء- سن وتعديل القوانين والتشريعات

تؤدي القوانين والتشريعات دوراً أساسياً في إدماج منظور النوع الاجتماعي على المستويات الحكومية المركزية واللامركزية، وعلى مستوى المجتمع المدني والقطاع الخاص. ولهذا السبب، جهدت الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة للدفع باتجاه سن القوانين والتشريعات التي تدعم المساواة بين الرجل والمرأة، وإزالة أوجه التمييز من القوانين والتشريعات التي تميّز ضد المرأة، وذلك لتحقيق تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل وأحياناً اتخاذ إجراءات التمييز الإيجابي ضد المرأة.

ففي لبنان، تم تعديل مضمون وصياغة عدد من القوانين التشريعية، وذلك في إطار الحملة الوطنية لإزالة الأحكام التمييزية ضد المرأة من القوانين ذات الأثر الاقتصادي، المعروفة بحملة "وين بعدنا". وقد شمل التعديل عدة قوانين، أهمها (أ) قانون الدفاع الوطني، حيث جرى تعديل الفقرة (٨) من المادة (٩٤) لجهة استفادة زوج أو زوجة المتطوعة أو المتطوع في الجيش من المعاش التقاعدي في حال الزواج ثانية بعد وفاة الزوج الأول؛ (ب) قانون ضريبة الدخل، خصوصاً المادة (٣١) منه، لجهة إقرار المساواة بين الوالد والوالدة بالنسبة للتنزيل الضرائبي الإضافي وتوحيد شروط الإفادة من التنزيل؛ (ج) قانون رسم الانتقال، بالتحديد المادة (٩) منه، لجهة إقرار المساواة بين الوريث والوريثة؛ (د) قانون العمل ونظام الموظفين، لجهة استفادة الأجير في القطاع العام من إجازة الأمومة لـ ٦٠ يوماً، أسوة بالموظفة. كذلك، وافقت لجنة المرأة والطفل ولجنة الإدارة والعدل في مجلس النواب على تعديل قانوني، تمددت بموجبه إجازة الأمومة في القطاعين العام والخاص إلى عشرة أسابيع بدلاً من سبعة أسابيع في القطاع الخاص و ٦٠ يوماً في القطاع العام. ومن المتوقع إدراج هذا التعديل على جدول أعمال الهيئة العامة للبرلمان.

وفي فلسطين، تمت مراجعة عدد من القوانين وتعديلها من منظور النوع الاجتماعي، منها قانون العقوبات، لتعطيل العذر المحل والعذر المخفف في جرائم الشرف.

وفي الجمهورية العربية السورية، صدر القانون رقم (٣٢) لعام ٢٠٠٢ القاضي بتمديد مرحلة التعليم الإلزامي لنهاية المرحلة الإعدادية للإناث والذكور على حد سواء، وتم إصدار المرسوم التشريعي رقم ١ لعام ٢٠١١ المتضمن تشديد العقوبات على العديد من الجرائم، كجرائم الشرف، وتشديد العقوبة على المعتصِب، حتى في حال زواجه من المعتدى عليها. وقد ساوت قوانين العمل، ومنها القانون الأساسي للعاملين في الدولة وقانون العمل رقم ١٧ لعام ٢٠١٠، بين الرجل والمرأة في القطاعين العام والخاص لناحية الأجور والإجازات والعلاوات والترقية والضمان الصحي والاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، صدر قانون التأمينات الاجتماعية الجديد، المتضمن إزالة التمييز الذي كان قائماً بين حقوق العامل والعاملة وورثتهما الشرعيين في الحصاص التقاعدية، بحيث مُنحت المرأة العاملة الحق في توريث راتبها التقاعدي. وتم رفع مدة إجازة الأمومة إلى أربعة أشهر للولد الأول وثلاثة أشهر للولد الثاني وخمسة وسبعين يوماً للولد الثالث.

وفي اليمن، تم تعديل عدد من القوانين التشريعية، وذلك بالتعاون بين مجلس الوزراء ومجلس النواب ووزارة الشؤون القانونية. وأنشأت اللجنة الوطنية للمرأة مجموعة من الفرق القانونية المختصة، على ثلاث مراحل. في المرحلة الأولى، قامت إحدى الفرق بمراجعة ٥٠ قانوناً وطنياً وتوسع اتفاقيات دولية صادقت عليها اليمن، وباستخلاص ما تتضمنه من مواد تدعم حقوق المرأة. وبلغ عدد القوانين المتضمنة مواداً تمييزية تسعة قوانين، بينما بلغ عدد القوانين المتضمنة مواداً نصت صراحة على المساواة بين حقوق المرأة والرجل ١٣ قانوناً. وقدمت الفرقة توصية بإصدار هذه المواد في كتيب، وذلك لتوعية المرأة والمجتمع بحقوقها. وفي المرحلة الثانية، قامت مجموعة من هذه الفرق القانونية بدراسة ٧٥ مادة قانونية، فخلصت إلى ضرورة تعديل ٢٧ قانوناً يتضمن نصوصاً تمييزية ضد المرأة أو مصاغاً بصيغة ذكورية. أما في المرحلة الثالثة، فقد شكلت اللجنة الوطنية للمرأة فريقاً قانونياً لدراسة ٧٢ قانوناً، بهدف معرفة تطابق القوانين الوطنية المعمول بها مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها اليمن، وهي تسع اتفاقيات. واستنتج هذا الفريق أن ٣٨ قانوناً تضمن نصوصاً ميّزت ضد المرأة أو تجاهلت حقوقها.

وفي الأردن، تمت مراجعة مقترحات الهيئات النسائية بشأن إجراء تعديلات تشريعية، وذلك لعرضها على مجلس النواب. وأنشئت محكمة دستورية للنظر في مدى توافق ومواءمة التشريعات الوطنية مع الدستور الأردني واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، بما فيها اتفاقية سيداو. وأقر مجلس النواب قانوناً لحماية الحق في

تكافؤ الفرص، وسعى إلى اعتماد آليات قانونية وقضائية بديلة لحل النزاعات عن طريق مكاتب الوفاق والمصالحة ولا سيما المحاكم الشرعية والكنسية، ورصد آليات تطبيق التشريعات، وتحديد أوجه التمييز فيها، واقتراح السبل لتعزيز كفاءتها.

وتشير مبادرات الآليات الوطنية والمؤسسات الأخرى الهادفة إلى مناصرة حقوق المرأة وإدماج منظور النوع الاجتماعي إلى أن هذه الهيئات تبذل جهوداً لا يُستهان بها لتحقيق هدفها. فالتشريعات التي تناصر قضايا النوع الاجتماعي تعزّز قدرتها على التفاوض بشأن حقوقها وتسمح للمجتمع بمحاسبة منتهكيها.

غير أنه بالرغم من النجاح في المجال التشريعي والقانوني، فآليات تطبيق بعض هذه التشريعات ما زالت محدودة، وما زال من الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء محاكم خاصة، أو وضع اللوائح التطبيقية للقوانين التي، من دونها، تبقى القدرة على إنفاذ القوانين محدودة. بالإضافة إلى ذلك، ما زال من الضروري سنّ قوانين محدّدة صارمة ومتكاملة، لتحديد سن قانونية لزواج الفتيات مثلاً، ووضع آليات لمعاقبة مخالفي هذه القوانين. وقد واجهت الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة تحديات عدّة، منها التناقض بين بعض القوانين المتصلة بقضايا النوع الاجتماعي، مثل القانون الذي يحدّد السن الإلزامية للتعليم عند ١٦ سنة في معظم البلدان العربية، في حين يسمح قانون العمل بالبدء بمزاولة العمل في سن الخامسة عشرة. ونظراً إلى التضارب بين هذه القوانين، يصعب تحديد مخالفهما وبالتالي تصعب معاقبته.

ثالثاً- التحديات

تواجه الآليات الوطنية تحديات عديدة في إدماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية والسياسات والتشريعات أبرزها، بحسب الردود الواردة من البلدان، ضعف الإرادة السياسية؛ وقلة الإلمام بقضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية؛ والتغيير المستمر لكوادر وحدات النوع الاجتماعي؛ وضعف الخبرات والكفاءات؛ وضعف آليات المساءلة والمراقبة. كما أشارت الردود إلى تحديات تتعلق بضالة التمويل، وبالنقص في البيانات والإحصاءات المحدثة والمصنفة حسب الجنس. أما التحدي الأكبر فيمكن في صعوبة إعداد موزانات عامة تراعي قضايا النوع الاجتماعي.

ألف- ضعف الإرادة السياسية

ما زال ضعف الإرادة السياسية، بدرجات مختلفة، يتصدر قائمة الصعوبات التي تواجه الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في البلدان العربية التي تغطيها هذه الدراسة، والتي تعوق عملية إدماج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية والخطط والسياسات الوطنية.

ففي مصر، قام المجلس القومي للمرأة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ بمبادرة تهدف إلى وضع موازنة تراعي قضايا النوع الاجتماعي بالشراكة مع وزارة المالية وبالتعاون مع عدد من الجهات منها وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة. واتخذ المجلس العديد من الخطوات في هذا الاتجاه، إلا أن تنفيذ المبادرة واجه بعض العوائق بعد ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بسبب التغييرات السياسية في فترة ما بعد الحراك الشعبي.

وفي اليمن، أطلقت اللجنة الوطنية للمرأة مبادرة طلبت فيها من مجلس الوزراء، ومجلس النواب، ووزارة الشؤون القانونية، ووزارة العدل إصدار تشريع يحدد سن الزواج للفتيات. وعملت اللجنة على تنفيذ هذه المبادرة من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠، فاتخذت مجموعة من التدابير، منها: تشكيل فريق قانوني لمراجعة قانون الأحوال الشخصية واقتراح نص المادة القانونية التي تمنع زواج الفتاة قبل بلوغها ١٨ عاماً؛ إحالة النص المقترح إلى مجلس الوزراء وعقد اجتماعات مع الوزراء المعنيين لحشد الدعم اللازم لإقراره، ثم دراسة رد مجلس الوزراء ووزارة الشؤون القانونية الذي كان إيجابياً؛ إحالة رد مجلس الوزراء إلى مجلس النواب لإقراره. وعقدت اللجنة خلال هذه الفترة عدة ورش عمل استهدفت قانونيين وبرلمانيين وإعلاميين لتوعيتهم بمخاطر الزواج المبكر، وبضرورة إصدار قانون لتجريمه. غير أن هذه الجهود الحثيثة فشلت في تحقيق هدف المبادرة بسبب رفض عدد من رجال الدين الأعضاء في البرلمان إقرار المادة القانونية وإعادتها للتداول. والعبرة التي يمكن استخلاصها من تجربة اليمن هي أن توعية صانعي القرار بأهمية قضايا النوع الاجتماعي أمر لا بد منه لتفادي إجهاد الجهود الحثيثة الرامية إلى إدماج هذه القضايا في المؤسسات الحكومية وفي آليات التنمية الوطنية.

وفي العراق، أطلقت وزارة الدولة لشؤون المرأة مبادرة تهدف إلى اعتماد كوتا نسائية في المناصب القيادية التنفيذية أو في التعيينات لإعطاء فرصة للنساء للوصول إلى مناصب إدارية عليا والمشاركة في صنع القرار داخل المؤسسات الحكومية. وقد نجحت المبادرة في إقرار منح ٥٠ في المائة من التعيينات في المؤسسات والوزارات الحكومية للنساء.

باء- قلة الإلمام بقضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية

بينت الردود على الاستبيان ضعف إلمام الجهات الحكومية المختلفة، من مسؤولين وقانونيين وموظفين في الوزارات، بمفاهيم النوع الاجتماعي وقضاياها، وبكيفية إدماج منظور النوع الاجتماعي بشكل عملي في السياسات الوطنية وفي عمل مؤسسات الدولة، وكيفية تحليل المؤسسة الحكومية من منظور النوع الاجتماعي كنقطة انطلاق على سبيل المثال.

ففي فلسطين، قامت وزارة شؤون المرأة، بالتعاون مع الوزارات المختلفة، بتنفيذ مبادرة تهدف إلى بناء قدرات كوادر وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات، للعمل على إدماج النوع الاجتماعي في وزاراتهم تحقيقاً للمساواة. وتم تحضير المادة التدريبية واختيار الأشخاص المشاركين. وعلى الرغم من التدريب الحثيث، ترى وزارة شؤون المرأة أن النتيجة لم تكن مرضية لأنها لم تؤدّ إلى نتائج ملموسة لتحقيق هدف الإدماج. وقد عزت عدم نجاح هذه المبادرة لسبب أساسي هو أنها استهدفت كوادر وحدات النوع الاجتماعي فقط، مما صعّب التواصل بينهم وبين كوادر الوزارات الأخرى في هذا المجال. ولمواجهة هذا التحدي، قامت وزارة شؤون المرأة بتدريب كوادر جميع الوزارات المعنية ضمن برنامج "تدريب المدربين" لنشر هذه المعرفة بين موظفي الوزارات بشكل شامل.

جيم- التغيير المستمر لكوادر وحدات النوع الاجتماعي

تحول مجموعة من العوامل دون تراكم المعرفة وبناء القدرات في مجال النوع الاجتماعي، أبرزها تغيير المسؤولين بشكل مستمر، وعدم تثبيت نقاط ارتكاز قضايا النوع الاجتماعي وموظفيها في مؤسسات القطاع العام. فعلى سبيل المثال، أطلقت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية مبادرة تقضي بإنشاء نقاط ارتكاز لقضايا النوع الاجتماعي في الوزارات المختلفة. وبعد دراسة هيكليات الوزارات والتواصل مع مدراءها العاميين، عُيّنَت هذه النقاط في بعضها. وبالرغم من خضوع موظفي وموظفات هذه النقاط للتدريب حول مفاهيم النوع الاجتماعي وكيفية إدماج قضاياها في المؤسسات المعنية، لم تتمكن نقاط الارتكاز من التأثير في الوزارات والمؤسسات المختلفة لعدم صدور تشريع رسمي يعطيها صفة قانونية وينيظ بها مهاماً محددة.

وفي مصر، كان لتغيير مسؤولي الصف الأول وإحالتهم إلى التقاعد أثر كبير على فرص استمرار العمل الحثيث على إدماج قضايا النوع الاجتماعي، ولا سيما أن هؤلاء خضعوا للقسم الأكبر من التدريب. وكان الحل في إخضاع مسؤولي الصف الثاني للتدريب لضمان استمرارية العمل.

وفي البحرين، تعاون المجلس الأعلى للمرأة مع الوزارات ومؤسسات القطاع العام المختلفة على تشكيل وحدات تكافؤ الفرص لتحقيق الإدماج. لكنّ هذه الوحدات لم تكن قادرة على إحداث التغيير المنشود لأسباب عدة منها عدم تفرغ أعضائها للعمل على إدماج قضايا النوع الاجتماعي. كذلك شكل تنوع مجالات عمل الوزارات والمؤسسات الرسمية تحدياً للمجلس الأعلى في إيجاد صيغ متعددة لتفعيل إدماج قضايا المرأة بما يتفق مع خصوصية مجال عمل كل وزارة أو مؤسسة.

وخلاصة هذه التجارب أن أبرز المعوقات التي تحول دون فعالية عمل وحدات النوع الاجتماعي سببها أن معظم المسؤولين السياسيين لا يعتبرون قضايا النوع الاجتماعي ضمن أولويات عملهم؛ بالإضافة إلى عدم إعطاء صفة قانونية لنقاط ارتكاز قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات، وعدم تحديد صلاحياتها، وواجباتها،

وحقوقها؛ وعدم تفرغ أعضاء الوحدات للعمل في هذا المجال؛ وأخيراً عدم توفير التدريب للجميع بشكل متكافئ.

دال- ضعف الخبرات والكفاءات

لدى المنطقة العربية عدد من الكفاءات المعرفية والتدريبية في مجال حقوق المرأة ومفاهيم النوع الاجتماعي، لكنها تفتقر بشكل خاص إلى الكفاءات التدريبية على منهجيات إدماج قضايا النوع الاجتماعي. وهذا الواقع ينطبق على جميع البلدان المشاركة في الدراسة، إذ ذكرت حاجتها الماسة إلى متخصصين ومتخصصات في آليات إدماج قضايا النوع الاجتماعي، ومراقبتها وتقييم نجاعتها.

ففي البحرين، اعتبر المجلس الأعلى للمرأة أن ندرة الكوادر المؤهلة والخبرات المحلية في مجال إدماج منظور النوع الاجتماعي تشكل عائقاً بارزاً أمام عمل وحدات تكافؤ الفرص. لذلك، دعا المجلس إلى تكثيف البرامج التدريبية لبناء قدرات وطنية في هذه المجال.

وفي اليمن، أشارت اللجنة الوطنية للمرأة إلى أن نقص المعرفة والمهارات لدى الفريق العامل على إعداد خطة إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات العامة شكل عائقاً أساسياً أمام وضع خطة واقعية وهادفة في هذا المجال. كما أن افتقار صناع القرار والقيادات الإدارية على المستويين المركزي والمحلي إلى المعارف والمهارات اللازمة ذات الصلة بقضايا النوع الاجتماعي حال دون وضع هذه الخطة.

فالآليات الوطنية للنهوض بالمرأة بحاجة ماسة إلى خبراء وخبيرات في مجال إدماج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية، لأن الخبرات المتوفرة محلياً غير كافية سواء من حيث العدد أم من حيث النوعية. والمطلوب توفير أخصائيين ومدربين وخبراء، من الذكور والإناث، في مجالات تحليل قضايا النوع الاجتماعي، ووضع الموازنات، والمتابعة والتقييم، وإعداد المشاريع، ودراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، والتخطيط الاستراتيجي، وإعداد التقارير الوطنية والدولية (المرفق الثاني).

هاء- ضعف آليات المساءلة

يشكل تقييم الخطط والاستراتيجيات عنصراً أساسياً من عناصر عملية إدماج قضايا النوع الاجتماعي في التنمية بشكل عام، وفي المؤسسات الحكومية بشكل خاص. وتتيح عملية التقييم المجال أمام المخططين لتعديل الخطط والإجراءات، بما يتناسب مع أهداف إدماج منظور النوع الاجتماعي، ولتنسيق الجهود بين الاستراتيجيات والسياسات والمشاريع المختلفة. وتهدف عمليات المراقبة والتقييم إلى توفير بيانات ومعلومات لمتخذي القرارات ومديري البرامج والمشاريع، وإلى رصد التقدم المحقق على مستوى هذه البرامج والمشاريع من خلال مقارنة التقدم الفعلي بالتقدم المخطط، وتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة. كذلك تهدف إلى توفير بيانات حول كيفية استخدام الموارد المالية والبشرية، وتحديد المسؤوليات المتعلقة بالتنفيذ والأداء وقياس النجاح أو الفشل في تحقيق المخرجات والنتائج، بالإضافة إلى توثيق الدروس المستفادة وتوظيفها في الخطط المستقبلية، وكسب تأييد متخذي القرارات والرأي العام.

جميع البلدان المشاركة في الدراسة
تفتقر إلى آليات المحاسبة
والمساءلة فيما يتعلق بإدماج
منظور النوع الاجتماعي، وتركز
جهودها على المراقبة والتقييم.

وقدرة الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة على المراقبة والتقييم تفوق قدرتها على المحاسبة والمساءلة في البلدان المختلفة. فجميع البلدان المشاركة في الدراسة تفتقر إلى آليات للمحاسبة والمساءلة فيما يتعلق بإدماج منظور النوع الاجتماعي، وتركز جهودها في هذا المجال على المراقبة والتقييم. ذلك أن قضايا النوع الاجتماعي لا تزال في مرحلة التعميم الأولية، واستحداث آليات للمحاسبة والمساءلة يستدعي حشد تأييد سياسي كبير لتمكينها من مساءلة المؤسسات الحكومية العليا. وقد شهدت البلدان العربية تجارب متنوعة في رصد وتقييم عملية تعميم مفهوم النوع الاجتماعي.

في لبنان، لا ينيط القانون الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بمهام تتعلق بمساءلة ومحاسبة المسؤولين الحكوميين، وإن كانت الهيئة تعمل على رصد الأداء الحكومي بشأن قضايا المرأة وتقوم بمهام استشارية في هذا المجال.

وفي مصر، يركز المجلس القومي للمرأة، من خلال الإدارة العامة للتخطيط، على متابعة تنفيذ المشاريع الموجهة لدعم المرأة، سواء على المستوى المركزي (الوزارات) أم اللامركزي (المحافظات). ويسعى إلى مراعاة قضايا النوع الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة، وإلى قياس أثر الإنفاق على المرأة والرجل لتحديد الفجوات في هذا المجال. ويصدر المجلس القومي تقريراً سنوياً عن أهم الأنشطة التي نُفذت لدعم المرأة وتمكينها، مع تحديد المعوقات في هذا المجال، لمخاطبة الجهات المعنية بشأن حلها. ويستمد المجلس قدرته من التواصل المستمر مع صناعات القرار من وزراء ومحافظين، ويطلق حملات لتوعية المجتمع المدني بضرورة إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطة القومية. وقد شكّلت لجنة المتابعة الميدانية داخل المجلس القومي للمرأة لمتابعة تنفيذ مشاريع خطة النهوض بالمرأة ٢٠٠٧-٢٠١٢ في المحافظات المختلفة، وتدريب المعنيين بالتخطيط على منهج المتابعة من منظور النوع الاجتماعي، وقياس نتائج التنفيذ على المستويين المركزي واللامركزي، من خلال عدد من المؤشرات مثل: عدد المستفيدات من الخدمة، وعدد الاعتمادات التي تم صرفها، ومصادر التمويل، ومدى توافق التنفيذ مع التخطيط. كذلك تقوم اللجنة بالمتابعة على المستوى الميداني فتسعى إلى تذليل معوقات التنفيذ وإلى التأكد من جدية تنفيذ مشاريع النهوض بالمرأة. وشكّلت وحدة تطوير الإدارة المحلية التابعة لمكتب وزير التنمية المحلية بهدف تمكين الوحدات الإدارية من توفير الخدمات والمرافق بشكل لامركزي، وهي تتضمن مشاريع في مجال تنمية المرأة.

وفي فلسطين، يرتبط دور وزارة شؤون المرأة بالمتابعة والتقييم أكثر من المساءلة والمحاسبة. ويتضمن المجلس التشريعي الفلسطيني لجنة للمرأة مسؤولة عن مراقبة وتقييم أداء المؤسسات الحكومية في مجال إدماج قضايا النوع الاجتماعي. غير أن هذه اللجنة معطلة بسبب تعطل المجلس التشريعي منذ عام ٢٠٠٧. ولم تصبح عملية المتابعة ممأسسة إلا منذ فترة وجيزة. فقد أنشأت الوزارة نظام متابعة وتقييم، وحددت مجموعة من المؤشرات لقياس مدى تنفيذ خطط إدماج قضايا النوع الاجتماعي، وهي تعد تقارير دورية لتقييم مستوى تنفيذها. كذلك تعتمد الوزارة على المؤسسات النسائية في المجتمع المدني في تشكيل فعاليات للمساءلة والضغط على الحكومة عند وجود حالات تستدعي ذلك.

وفي الجمهورية العربية السورية، ينص الدستور والقوانين النافذة على منع التمييز، وعلى حق أي شخص تعرض للتمييز أو لأي ممارسة مجحفة بالادعاء على الجهة التي تخل بالقوانين. ومع ذلك، فالهيئة السورية لشؤون الأسرة هي هيئة تنسيقية لا يحق لها المحاسبة والمساءلة. وتقوم الهيئة بأعمال المراقبة والتقييم من خلال إعداد تقارير دورية ترفع إلى رئاسة مجلس الوزراء. وتُعدّ هذه التقارير بناءً على مؤشرات عن وضع المرأة وعن مدى إدماج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية.

وفي الأردن، تتولى اللجنة الوطنية لشؤون المرأة مهام المتابعة والتقييم من خلال تحليل التقارير الدورية المقدمة إليها بالاستناد إلى منظور النوع الاجتماعي، وتقييم ما أنجز وقياس التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية باستخدام مجموعة من المؤشرات المعتمدة. وتعدّ اللجنة أيضاً تقريراً سنوياً حول التقدم المحرز في تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية. وكما في فلسطين، تعتمد اللجنة على المجتمع المدني في مساءلة الحكومة والضغط عليها في قضايا النوع الاجتماعي.

وفي البحرين، صدر أمر ملكي بتشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة وتنفيذ النموذج الوطني لكيفية إدماج قضايا المرأة في برنامج عمل الحكومة برئاسة المجلس الأعلى للمرأة. وأنشئت اللجنة التنسيقية لدعم إدماج قضايا المرأة في التنمية، التي تضم في عضويتها عدداً من أعضاء وعضوات مجلسي الشورى والنواب والتي تساهم في تقييم ومتابعة تنفيذ إدماج قضايا المرأة في التنمية. وتستند عملية التقييم على مؤشرات كمية ونوعية تقيس الإنجاز المحقق في مجالات عمل وحدات تكافؤ الفرص من حيث التدريب والتوعية وتنفيذ البرامج. وتعد وحدات تكافؤ الفرص تقارير رصد دورية تتضمن مؤشرات ترصد مدى التطور الحاصل في مجال تكافؤ الفرص في الوزارات والمؤسسات التي أنشأت الوحدات.

وفي العراق، ما زالت عمليات التقييم والمتابعة في مراحلها الأولى. وترتكز وزارة الدولة لشؤون المرأة في تقييمها لمدى إدماج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية على القيام بجولات ميدانية إلى وحدات النوع الاجتماعي، والمتابعة مع كل وزارة في اجتماع منفصل والتعرف على ما تم تحقيقه من إنجازات.

وفي اليمن، ما من جهة متخصصة للمتابعة والتقييم أو المساءلة لكنّ الهيئة الوطنية لمحاربة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة يمكن أن يلعبا دوراً في مساءلة الحكومة عن قضايا النوع الاجتماعي.

وفي قطر، تتم متابعة البرامج من خلال تحليل مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة لها والتمثلة في نسبة التنفيذ الإجرائية (تنفيذ أنشطة البرامج)، ونسبة التنفيذ الزمنية، ونسبة الصرف المالية مع مقارنة التقدم الفعلي بالتقدم المخطط. أما على مستوى المشروع ككل، فتتم متابعة مجموعة البرامج السنوية ومخرجاتها المختلفة التي تصب مجتمعة في تحقيق النتائج. وتُقيم جودة المخرجات المتوقعة من خلال استطلاعات الرأي.

وتبيّن العروض المفصلة التي قدمتها الآليات الوطنية عن عملها في مجالي المتابعة والتقييم ضرورة تفعيل دورها في جميع مراحل المبادرات لضمان نجاحها. ولا بد أيضاً من توثيق التجارب للاستفادة من الدروس والعبر المكتسبة، وتحاشي منهجيات معينة أثبتت فشلها أو عدم جدواها. فقصص النجاح التي تحققت في بعض الدول، تحققت بفضل عمليات المراقبة الحثيثة لجميع مراحل المشروع، وتقييم الجهود، وتصحيح المسار. لذلك من المهم تطوير آليات المراقبة والمتابعة لتصبح جزءاً لا يتجزأ من أي مبادرة، وتحفيز عملية الاستفادة من تجارب البلدان المختلفة التي خاضت تجارب مشابهة في مراحل سابقة.

أما غياب المساءلة والمحاسبة، فيضعف من قدرة الآليات الوطنية على تحقيق أهدافها، ويجعل فرص نجاحها رهناً بمدى اقتناع صانعي القرار بقضايا النوع الاجتماعي. وهذا يعني رهن جهود الآليات الوطنية بأفراد في مناصب معينة، بدلاً من تعزيز مفهوم إدماج منظور النوع الاجتماعي وإنشاء آلية مؤسسية تناط بها مهام المراقبة والمساءلة، وتخول محاسبة المسؤولين في حال تقاعسهم. كذلك يؤدي غياب آليات المساءلة إلى مضاعفة المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق الآليات الوطنية التي لا تُعنى فقط بتنفيذ المبادرات ودعمها، بل أيضاً بدفعها إلى الأمام باستمرار من خلال المتابعة مع الحكومة والمسؤولين.

واو- ضالة التمويل

تبيّن الردود على الاستبيان أن عدداً من البلدان العربية يعتمد في تمويل مبادرات قضايا النوع الاجتماعي على الدعم الخارجي. فالاتحاد الأوروبي ومؤسسات الأمم المتحدة تدعم عدداً من هذه المبادرات. وفي معظم الحالات، تتوقف هذه المبادرات أو يتقلص دورها عندما يتوقف الدعم. لذلك، لا بد من توفير الدعم المالي للمبادرات من الموازنة القومية دون الاعتماد على التمويل الخارجي تفادياً لوقف تنفيذ النشاط بعد انتهاء التمويل.

ومن الأمثلة على هذا الوضع مبادرة الموازنة المراعية لقضايا النوع الاجتماعي في مصر. وقد أطلق مشروع هذه الموازنة في عام ٢٠٠٦ من خلال اتفاق بين السفارة الهولندية ووزارة المالية، بمساعدة فنية من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ومع أن هذه المبادرة مصرية مئة في المئة، وهدفها إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، علق تنفيذها بعد توقف الممولين عن دعمها في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

زاي- النقص في البيانات والإحصاءات المصنفة حسب الجنس

تعتبر البيانات والإحصاءات المفتاح الأساسي لفهم قضايا النوع الاجتماعي، وتعتمد عليها عمليات التحليل وتحديد الفجوات والتوعية. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة في هذا المجال، لا تزال الحاجة كبيرة إلى بيانات دورية مصنفة حسب الجنس. وتعاني البلدان أيضاً من نقص في المؤشرات التي تعنى بالنوع الاجتماعي، والتي تُستخلص عادة من البيانات الإحصائية. فقد أشارت اللجنة الوطنية للمرأة في اليمن إلى وجود أكثر من ١٥٨ مصفوفة من البيانات والمؤشرات غير المحدثة وغير الواردة في إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء. وعلى الرغم من توفر العديد من البيانات والمؤشرات حول التعليم والصحة (ولا سيما الصحة الإنجابية)، لا تزال البيانات والمؤشرات حول المشاركة السياسية والتمكين الاقتصادي والعنف غير كافية. كذلك تعاني المؤسسات الحكومية من مشكلة عدم تصنيف إحصاءاتها حسب الجنس. لذلك لا بد من القيام بتدخل لتصنيف البيانات التي تجمعها، سواء أكانت إدارية أم إحصائية، حسب الجنس.

حاء- صعوبة إعداد موازنات تراعي قضايا النوع الاجتماعي

من أبرز الصعوبات التي تواجه آليات النهوض بالمرأة وضع موازنات تراعي قضايا النوع الاجتماعي. ذلك أن الموازنات في البلدان العربية مُبوبة حسب البنود وليس حسب البرامج والمشاريع. وهذا التبويب يصعب عملية التعرف على أوجه الإنفاق العام ولا سيما في ما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي، وعلى الأطراف المستفيدة من بعض الخدمات (الخدمات المشتركة).

ومن العوامل الأساسية التي تعيق وضع موازنات مراعية لقضايا النوع الاجتماعي عدم توفر التمويل الكافي في الموازنة العامة لإعداد جميع الدراسات التحليلية، وندرة الخبراء المحليين المتخصصين في هذا المجال، وعدم توفر تمويل لتدريب جميع الكوادر المالية على المستويين المحلي والمركزي. تضاف إلى ذلك صعوبة تغيير النماذج المالية بحيث تراعي قضايا المرأة، وصعوبة إدماج قضايا المرأة في الدراسات التقييمية اللازمة للموازنة، وعدم توفر بيانات تفصيلية حسب الجنس في جميع البلدان العربية. ولعل التحدي الأبرز في هذا المجال هو عدم اقتناع أصحاب القرار بأهمية وضع موازنات تراعي قضايا النوع الاجتماعي.

رابعاً- ممارسات جيدة وتوصيات

بالرغم من التحديات والصعوبات التي واجهت آليات النهوض بالمرأة في البلدان العربية المشاركة في هذه الدراسة، ولا سيما على مستوى إدماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية أو التشريعات أو السياسات، يمكن رصد العديد من الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة التي نتجت من مبادرات أطلقتها هذه الآليات. ويتناول هذا القسم الممارسات الجيدة التي يمكن البناء عليها ويخلص إلى عدد من التوصيات.

ألف- التواصل المباشر والمنتظم مع الجهات الحكومية والنيابية

تُجمع الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في البلدان العربية على أن توفر الإرادة السياسية هو من أبرز العوامل لإنجاح مبادرات إدماج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية. لذلك، لا بد من العمل على تحفيز وتفعيل الإرادة السياسية الداعمة لإدماج منظور النوع الاجتماعي من خلال التواصل المستمر والمباشر مع المسؤولين على المستويات المركزية واللامركزية. وقد كان لهذا التواصل الأثر الأكبر في إنجاح العديد من مبادرات الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة. ففي مصر على سبيل المثال، أشار المجلس القومي للمرأة إلى أن إعداد الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة وتنفيذها كانا حصيلة استمرار التواصل والتنسيق والتعاون بينه وبين أجهزة الدولة المختلفة، خاصة وزارة التخطيط ووزارة التنمية المحلية، ما أدى إلى توفير اعتمادات للمشاركة المقترحة للنهوض بالمرأة وإنجاح المبادرة.

وفي اليمن، نجحت اللجنة الوطنية للمرأة في إلغاء قانون بيت الطاعة في مجلس النواب اليمني. وكان للدعم السياسي دور أساسي في إنجاح هذه المبادرة التي حُشد لها تأييد على مستويات عدة، من حكومة، ومجلس نواب، وصحافة، ومجتمع مدني. لكن الدور الأهم كان للنواب الذين تم التواصل معهم بشكل مكثف، ما ساهم بشكل أساسي في إلغاء هذا القانون.

ولحملات التوعية والتدريب المستمرة التي تستهدف صانعي القرارات المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي دور أساسي في حشد التأييد، لضمان إدماج منظور النوع الاجتماعي في سياق التنمية المجتمعية العامة. فربط إدماج قضايا النوع الاجتماعي بمفهوم التنمية المستدامة أوضح للمسؤولين أن عملية الإدماج لا تستهدف المرأة فحسب، بل هي جزء أساسي من قضايا التنمية ذات الأبعاد المختلفة.

ولا بد من أن يتبين صانعو القرارات أهمية الفوائد المجتمعية الناتجة من مأسسة قضايا النوع الاجتماعي وإدراجها في صلب العملية الإنمائية، وذلك من خلال إجراء دراسات تحليلية تسلط الضوء على هذه الفوائد.

باء- إدماج قضايا الرجل والمرأة في جميع مراحل التخطيط للمبادرات

إدماج قضايا الجنسين في الخطة الإنمائية العامة للدولة وفي الخطط القطاعية للوزارات المختلفة يؤدي على المدى الطويل إلى مأسستها.

أثبتت تجارب البلدان العربية أهمية مراعاة قضايا الرجل والمرأة في جميع مراحل التخطيط للتنمية، وأهمية إدراجها في هياكل المؤسسات الحكومية وبرامجها. فإدماج قضايا الجنسين في الخطة الإنمائية العامة للدولة وفي الخطط القطاعية للوزارات المختلفة يؤدي على المدى الطويل إلى مأسستها. وتنفيذ المبادرات على المستويين المركزي واللامركزي

يضمن استمرارية تنفيذها ويضعف احتمالات تعديلها بشكل عشوائي بسبب التغييرات التي قد تطرأ على الساحة السياسية أو تبديل المسؤولين في المناصب الحساسة.

والخطة الوطنية للنهوض بالمرأة في مصر هي خير دليل على نجاح عمليات تنسيق الجهود التي أدت إلى معالجة قضايا النوع الاجتماعي على المستويين المركزي (الوزارات) واللامركزي (المحافظات والدوائر القطاعية).

التجربة المصرية: الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة على المستويين المركزي واللامركزي

على المستوى المركزي (الوزارات)

شكل المجلس القومي للمرأة وحدات تكافؤ الفرص داخل الوزارات (٢٩ وحدة)، وهي تسعى إلى دعم دور المرأة، وحل المشاكل التي تواجهها في مجال العمل، وتذليل الصعاب التي تمنعها من تقلد مناصب في مواقع القرار. وساهم المجلس في بناء قدرات الجهات المسؤولة عن التخطيط في الوزارات المختلفة، وتوعيتهم بمفاهيم النوع الاجتماعي وقضاياها واعتباراته. وعمل على ضمان استمرار التواصل مع مكاتب شكاوى المرأة في مختلف فروع المجلس في المحافظات لحل المشاكل التي تواجهها، مما سهّل حصول المرأة على عدد من الخدمات، كاستخراج بطاقة الرقم القومي، وتفعيل قانون التحرش والعنف ضد المرأة.

على المستوى اللامركزي (المحافظات)

أدرج بند "تنمية المرأة والنهوض بها" في الخطة الاستثمارية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدعم مشاريع المرأة في المحافظات وتخصيص اعتمادات لها على صعيد المحافظات.

وشكلت لجنة للمتابعة الميدانية داخل المجلس القومي للمرأة لمتابعة تنفيذ مشاريع خطة النهوض بالمرأة ٢٠٠٧-٢٠١٢ في المحافظات المختلفة.

كذلك شكلت وحدة تطوير الإدارة المحلية التابعة لمكتب وزير التنمية المحلية وهدفها تمكين الوحدات الإدارية من توفير الخدمات والمرافق المحلية والنهوض بها دون إحالتها إلى المستوى المركزي، وهي تتضمن مشاريع إنمائية للمرأة.

وُنظمت دورات لتدريب العاملين في وزارة المالية، والمسؤولين عن وضع الموازنات في بعض المحافظات في قطاعات الصحة والتعليم لبناء قدراتهم على متابعة وتقييم الموازنات من منظور النوع الاجتماعي.

وقد نجحت التجربة المصرية في مأسسة إدماج منظور النوع الاجتماعي على المستويات المختلفة ضمن الهيئات الحكومية الوطنية والمحافظات. وتجدر الإشارة إلى أن التغيير في التوجه السياسي بعد كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وفي كبار المسؤولين في مناصب القرار لم يؤثر على تنفيذ الخطة التي استمرت في التقدم لعدم اعتمادها على جهة واحدة فحسب.

جيم- المتابعة والتقييم خلال تنفيذ المبادرات وبعده

تشكل عملية متابعة مبادرات إدماج منظور النوع الاجتماعي وتقييمها شرطاً ضرورياً للنجاح. فعمليات المتابعة والتقييم تؤدي إلى بناء القدرات وتراكم المعرفة المؤسسية، سواء لدى الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة أم المؤسسات الحكومية الشريكة. فإذا ما تغيرت القيادات وألغيت المبادرات، تبقى الخبرات

العملية والنظرية التي تم اكتسابها لأنها لا ترتبط بأفراد في مواقع معينة، بل بالمؤسسات نفسها. ولذلك، فلا بد من تحويل المبادرات إلى خطوات إجرائية وعملية بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من المؤسسة.

دال- مراعاة القوانين والهيكلية الإدارية الرسمية

تحتاج آليات إدماج قضايا النوع الاجتماعي في مؤسسات القطاع العام إلى أدوات عملية وممنهجة. ويجب أن تراعي هذه الآليات القوانين والهيكلية الإدارية كي تتقبلها المؤسسات. فالمبادرات التي تُطلق يجب أن تكون مدعومة بتشريعات تسمح باستحداث هياكل أو أطر مؤسساتية. ففي لبنان على سبيل المثال، أدى عدم سن قانون يساند تشكيل وحدات تعنى بقضايا النوع الاجتماعي، وينظم عملها في المؤسسات الحكومية، ويمنحها الصفة الاعتبارية المؤسسية إلى إضعاف فرص تثبيت هذه الوحدات في هياكل المؤسسات الحكومية، وقدرتها على العمل داخلها وخارجها.

ولتعزيز دور وحدات النوع الاجتماعي أو نقاط الارتكاز في الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة لا بد من اتخاذ التدابير التالية: ربط هذه الوحدات وأيضاً نقاط الارتكاز بإدارات وهيكلية باقي الوحدات؛ إدراج مهامها وصلاحياتها كجزء من مهام المؤسسة الحكومية التي تعمل بها وصلاحياتها، وعدم حصر دورها بتقديم الاستشارات في مجال الخطط والاستراتيجيات والسياسات التي تضعها هذه المؤسسات؛ التعاون مع منظمي الحملات والمبادرات الوطنية حول قضايا النوع الاجتماعي ومع الحركات النسائية في البلدان العربية لتقوية مكانة وحدات النوع الاجتماعي وقدرتها على التحرك والتأثير في المؤسسات الحكومية. فعلى سبيل المثال، يمكن الاستعانة بمبادرات التنمية الريفية أو حملات مناهضة العنف التي تتم بالشراكة مع القطاع المدني، لدعم مكانة هذه الوحدات في المؤسسات الحكومية من خلال الاستفادة من الغطاء المجتمعي الداعم لهذه الحملات.

هـ- البيانات والمؤشرات المصنفة حسب الجنس والدراسات التحليلية

لإقناع صانعي القرار في المؤسسات الحكومية بإدماج قضايا النوع الاجتماعي وبناء الخطط والاستراتيجيات الوطنية للنهوض بالمرأة، يجب الاستناد إلى أدلة تبيّن عمق الفجوات بين الجنسين. ولهذا السبب، لا بد من توفير قواعد بيانات مصنفة حسب الجنس، ولا سيما في عدد من المجالات المحددة، كقواعد البيانات المالية المتعلقة بالانتمانات والقروض والتمويل. ولا بد أيضاً من توفير البيانات بشكل دوري وليس لمرة واحدة فقط، إذ تكمن أهمية البيانات في قدرتها على رصد التغيرات عبر الزمن، لتتيح لصانعي القرار فرص التدخل بشكل منهجي، بالاستناد إلى معلومات سليمة.

كذلك تستخدم البيانات والإحصاءات المصنفة حسب الجنس في وضع مؤشرات للنوع الاجتماعي، ما يستدعي جمعها بشكل دوري، وجعلها جزءاً لا يتجزأ من عمل الأجهزة المركزية للإحصاء في البلدان العربية.

أما فيما يتعلق بالبيانات التي تجمعها الوزارات بشكل مباشر، وهي في مجملها بيانات إدارية عن أعداد المشاركين في قطاعات معينة أو نشاطات ما، فلا بد من تصنيفها وتبويبها حسب النوع الاجتماعي. وقد عملت الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة مع الأجهزة المركزية للإحصاء في البلدان العربية لمعالجة بياناتها وتصنيفها حسب الجنس، لكن النقص في هذا المجال لا يزال كبيراً.

كذلك لا بد من إجراء دراسات متخصصة في مجال النوع الاجتماعي والتحديات التي تحول دون إدماج منظور النوع الاجتماعي في مؤسسات البلدان العربية. ولا بد في هذا الإطار من الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، ومن المفاهيم والنظريات العالمية في مجال إدماج منظور النوع الاجتماعي، لمواءمتها مع الواقع الإقليمي، ومع خصائص كل بلد.

واو- تقييم برامج بناء القدرات وأثرها

أطلقت الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في جميع البلدان العربية الأعضاء في الإسكوا مجموعة من برامج التدريب وبناء القدرات الموجهة إلى الموظفين والمسؤولين في الوزارات والمحافظات والمديريات وأعضاء مجالس النواب، وكوادر وحدات أو نقاط ارتكاز النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية.

وتظهر تجارب الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في البلدان العربية أن المسؤولين في المؤسسات الحكومية يجاهرون بمناصرتهم لقضايا المرأة وأهمية إدماج منظور النوع الاجتماعي. غير أن هذه التوجهات الإيجابية لا تتعدى مستوى الخطابات. ذلك أن هؤلاء المسؤولين والموظفين يفتقرون من جهة إلى المعرفة بقضايا النوع الاجتماعي، ومن جهة أخرى إلى الالتزام بها. وبالتالي، يجب تكثيف جهود التوعية بقضايا النوع الاجتماعي على المستويات العليا، واعتماد سياسات تؤكد التزام المؤسسات بها، ووضع برامج تدريبية تعتمد على تحليل دقيق للقضايا.

زاي- حسن اختيار المبادرات

من المهم اختيار المبادرات بشكل واقعي لضمان تنفيذها. فالمبادرات الطموحة التي لا تراعي الخصائص المحلية يمكن أن تفشل. وعملية التحضير للمبادرات تستدعي تضافر الجهود على مختلف مستويات صنع القرار، من مجالس نواب، وصحافة، ومجتمع مدني، ما يزيد من فرص نجاحها. وتقتضي عملية التحضير أيضاً تحديد الأولويات، والتمييز بين الأهداف الرئيسية والثانوية، وتحديد الجدول الزمني، وتصنيف الأطراف المعنية بالموضوع بين مؤيدة ومترددة ومحايدة ومعارضة، ووضع خطة للتعامل مع كل طرف. ومن الأمثلة على مبادرة فشلت لعدم تهيئة المناخ المؤاتي لها قانون الحد الأدنى لسن الزواج في اليمن الذي أفضلته مجموعة من المحافظين في مجلس النواب. ومن عناصر النجاح أيضاً ربط المبادرات بالخطط والسياسات الحكومية من خلال إنشاء آليات تنسيق تؤدي إلى توحيد أداء الفريق الحكومي وضمان عمله على دعم المساواة بين الجنسين.

حاء- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة

توفر الموارد البشرية المؤهلة لإعداد عملية إدماج قضايا النوع الاجتماعي وتطبيقها هو عنصر أساسي للنجاح. وقد أشارت جميع البلدان المشاركة في هذه الدراسة إلى نقص حاد في الخبرات والتقنيات اللازمة لتحقيق هذا الإدماج. وبيّنت ردود البلدان على الاستبيان نقصاً في القدرات البشرية على إعداد موازنات تراعي قضايا النوع الاجتماعي.

ومن المهم أيضاً توفير الموارد المالية التي تدعم نشاطات ومبادرات الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، ووحدات النوع الاجتماعي، ونقاط الارتكاز في المؤسسات الحكومية المختلفة. وقد أشار العديد من آليات

النهوض بالمرأة في الردود على الاستبيان إلى ضرورة عدم الاعتماد على التمويل الخارجي لدعم مبادرات إدماج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية وذلك لعدم استدامة هذا النوع من التمويل.

طاء- القوانين والتشريعات

على الرغم من أن البلدان العربية قطعت شوطاً كبيراً في مجال سن القوانين والتشريعات وتنزيه القوانين القائمة من التمييز بين الجنسين، ما زالت بعض القوانين غير مراعية لقضايا النوع الاجتماعي، وأبرزها: قانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، وقانون الجنسية، والقوانين ذات الأثر الاقتصادي المتضمنة أحكاماً تمييزية ضد المرأة. ولا بد في هذا الإطار من إلقاء الضوء على دور الرأي العام والمجتمع المدني والإعلام في الدعوة إلى وضع قوانين معينة وتعديل أخرى، خاصة إذا كانت ذات أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية.

وقد أثبتت تجربة الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في البلدان العربية المشاركة في هذه الدراسة أهمية دور المجتمع المدني في الضغط والمناصرة في المجال القانوني. وهذا يظهر بشكل خاص في تجربة العراق ولبنان اللذين تمكنا من إصدار قوانين داعمة للمرأة بدعم من منظمات المجتمع المدني.

ياء- الموازنة المراعية لقضايا النوع الاجتماعي

بيّنت الدراسة أن من أبرز الصعوبات التي واجهت آليات النهوض بالمرأة في مجال وضع موازنات مراعية لقضايا النوع الاجتماعي اعتماد الموازنات في البلدان العربية على البنود وليس على البرامج والمشاريع. لذلك، يجب العمل مع وزارات المالية والتخطيط ومع الهيئات الحكومية الأخرى على اعتماد موازنات قائمة على برامج، مع الإشارة إلى أن هذا التوجه أصبح عالمياً اليوم.

وتحتاج عملية وضع موازنات تراعي النوع الاجتماعي إلى إعداد دراسات تحليلية تتطلب تمويلاً كافياً، وإلى توفير خبراء وخبيرات يدرّبون الكوادر المحلية على كيفية تحليل الموازنة العامة من منظور النوع الاجتماعي، وربطها بخطط الدولة والآليات الوطنية للمرأة. ويمكن التعاون في هذا الإطار مع المؤسسات الدولية الرائدة في هذا المجال، وخاصة مؤسسات الأمم المتحدة، ذات الخبرة الواسعة في مجال التدريب على وضع هذه الموازنات وعلى تدريب المدربين.

المرفق الأول

السياسات اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين حسب ردود البلدان

الأردن

- مراجعة التشريعات لتتقيتها مما يشوب العدالة والمساواة، وتحديثها بما يناسب متطلبات المجتمع التشريعية ويحمي الحقوق الدستورية ويحقق تكافؤ الفرص بين الجنسين؛
- ضمان إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية؛
- ضمان إدماج منظور النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج والموازنات الوطنية.

البحرين

- توفير الخدمات المساندة في بيئة العمل التي تكفل للمرأة التوفيق بين واجباتها المنزلية وعملها؛
- مراجعة التدابير التحفيزية لدعم تكافؤ الفرص في المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني؛
- التكامل مع المؤسسات المعنية لزيادة وعي المجتمع بجميع حقوق المرأة وواجباتها؛
- تفعيل الموازنات المراعية لقضايا المرأة؛
- التركيز على قصص نجاح المرأة في مؤسسات القطاع الخاص كنماذج لتفعيل مبدأ تكافؤ الفرص.

الجمهورية العربية السورية

- إدماج النوع الاجتماعي في الخطط الخمسية للدولة؛
- تفعيل الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة؛
- تفعيل استراتيجية تمكين المرأة والحد من الفقر.

العراق

- مشاركة المرأة في صنع القرار؛
- تقلد المرأة المناصب الإدارية العليا؛
- ترؤس المرأة اللجان الفعالة؛
- تطبيق نظام الكوتا النسائية.

فلسطين

- تبني سياسة التمييز الإيجابي لصالح النساء في التوظيف والترقية وفي مواقع القرار؛
- تكافؤ الفرص في بناء القدرات؛
- توفير مرافق لتسهيل عمل المرأة مثل حضانات الأطفال؛
- تضمين نظام الخدمة المدنية نصوصاً واضحة تجرّم التحرش بالنساء؛
- تقلد المرأة المناصب الإدارية العليا؛
- ترؤس المرأة اللجان الفاعلة؛
- تطبيق نظام الكوتا النسائية في التعيينات؛
- مراعاة البيئة الوظيفية للنوع الاجتماعي؛
- تعديل قانون الأحوال الشخصية، وقانون حماية الأسرة من العنف، وقانون العقوبات.

الكويت

- إدماج النوع الاجتماعي في برنامج عمل الحكومة للتنمية المستدامة؛
- زيادة وجود المرأة في مراكز القرار؛
- اعتماد سياسة إعلامية فاعلة تظهر دور المرأة البناء.

لبنان

- تنزيله التشريعات من الأحكام التمييزية ضد المرأة؛
- رفع التحفظات الواردة على اتفاقية سيداو ولا سيما على المادتين ٩ و ١٦ (نقل جنسية الأم إلى أولادها، والمساواة في الحقوق في مؤسسة الزواج)؛
- إقرار قانون لحماية المرأة من العنف داخل الأسرة؛
- وصول المرأة إلى مراكز القرار (الفئتين الأولى والثانية في الوظائف الحكومية، والمقاعد التمثيلية في البرلمان وفي المجالس البلدية المحلية) وإلى المراكز الإدارية العليا في مؤسسات القطاع الخاص وفي التمثيل النقابي للمهن الحرة؛
- تعديل القوانين ذات الأثر الاقتصادي المتضمنة أحكاماً تمييزية ضد المرأة.

اليمن

- رفع نسب توظيف النساء في القطاعين العام والخاص؛
- إدراج عمل المرأة في الزراعة والأعمال المنزلية في الحسابات القومية (حسابات الناتج المحلي الإجمالي)؛
- تطبيق القوانين التي تحمي حقوق المرأة؛
- رفع نسب التحاق الفتيات بالتعليم والحد من تسربهن؛
- توفير الخدمات الصحية، وتطبيق قرار مجانية الولادات، وقانون التأمين الصحي.

المرفق الثاني

الموارد البشرية المتوفرة والمطلوبة لإدماج منظور النوع الاجتماعي

الدول	الموارد البشرية المتوفرة	الموارد البشرية المطلوبة
الأردن	حوالي ٨٥ خبيراً وخبيرةً في مجالات العنف، وإعداد الخطط والاستراتيجيات، والتمكين الاقتصادي والسياسي، والتشريعات وحقوق الإنسان، والتعليم، والصحة، والبيئة والتغير المناخي، والاحتياجات الخاصة، والحماية الاجتماعية.	خبراء في المجالات التالية: التخطيط ووضع المؤشرات من منظور النوع الاجتماعي، والموازنة المراعية للنوع الاجتماعي، والمتابعة والتقييم من منظور النوع الاجتماعي، وإجراء الدراسات التحليلية، وإعداد البرامج والمشاريع الإنمائية المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
الجمهورية العربية السورية	لا يوجد خبراء في تحليل النوع الاجتماعي ولكن يوجد أكاديميون مختصون في مجالات مشابهة يمكن أن يصبحوا خبراء إذا ما تلقوا التأهيل اللازم	مدربون في مجال النوع الاجتماعي خبراء في مجال تحليل النوع الاجتماعي خبراء في وضع موازنات تراعي النوع الاجتماعي
العراق	٥ مدربين في مجال النوع الاجتماعي ٥ أخصائيين في مجال تحليل النوع الاجتماعي ٥ أخصائيين في مجال حقوق المرأة	٣٥ أخصائياً في مجال النوع الاجتماعي بمعدل أخصائي واحد في كل وزارة ومؤسسة و ١٥ أخصائياً في كل محافظة ومثلهم في مجال تحليل النوع الاجتماعي
فلسطين	٢٠ مدرباً في مجال التوعية بمفاهيم النوع الاجتماعي ١٠ مدربين في مجال حقوق المرأة ٢٠ خبيراً في مجال تحليل النوع الاجتماعي	١٠ خبراء في كل مجال من المجالات التالية: القوانين، البنية التحتية، الحكم الرشيد، المجالين الاقتصادي والاجتماعي
لبنان	عدد كبير من الخبراء في مجالات النهوض بالمرأة وحقوق المرأة	مدربون في مجال تحليل النوع الاجتماعي، وفي مجال حقوق المرأة، وفي قوانين الأحوال الشخصية للطوائف
مصر	٤ مدربين في مجال النوع الاجتماعي من معهد التخطيط القومي	٥ مدربين في مجال النوع الاجتماعي ٣ خبراء في مجال تحليل النوع الاجتماعي
اليمن	أكثر من أربعين خبيراً	٥ مدربين في تحليل النوع الاجتماعي، و ٥ أخصائيين فنيين ومدربين في مجال الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي، و ٣ مدربين في مجال وضع مؤشرات، و ٣ أخصائيين ومدربين في مجال المتابعة والتقييم، و ٣ أخصائيين في مجال إعداد المشاريع ودراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، و ٣ خبراء في مجال التخطيط الاستراتيجي، و ٣ خبراء في فن التفاوض ومهارات الاتصال، و ٣ خبراء في إعداد التقارير الوطنية والدولية

المرفق الثالث

استبيان حول إدماج النوع الاجتماعي في مؤسسات القطاع العام والتشريع

يجري مركز المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دراسة حول مبادرات إدماج النوع الاجتماعي في مؤسسات القطاع العام والتشريع التي تم إطلاقها في بعض الدول الأعضاء. وقد أعد في إطار هذه الدراسة استبياناً للحصول على المعلومات ذات الصلة من الدول الأعضاء. ويعرّف الاستبيان عملية "إدماج النوع الاجتماعي" بأنها "عملية تقييم للأثار المترتبة على المرأة والرجل والمرتبطة بأي إجراء يُعتمَد اتخاذه، بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج، في أي مجال وعلى جميع المستويات. وهي إستراتيجية تهدف إلى جعل اهتمامات النساء والرجال وتجاربهم جزءاً لا يتجزأ من عمليات وضع السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، بحيث يستفيد كل من المرأة والرجل على قدم المساواة، وبحيث لا تستديم عدم المساواة. فالهدف النهائي لتعميم الإدماج هو تحقيق المساواة بين الجنسين"^(*).

يرجى الإجابة على أسئلة الاستبيان وتزويدنا بالوثائق التالية:

- ١- النظام الأساسي للآلية الوطنية للنهوض بالمرأة.
- ٢- الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة.
- ٣- خطة عمل حول إدماج منظور النوع الاجتماعي.

معلومات عامة

الشخص المسؤول عن تعبئة هذا الاستبيان:

المنصب:

البريد الإلكتروني:

رقم الهاتف:

رقم الفاكس:

(*) (الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حزيران/يونيو ١٩٩٧) E/1997/66.

القسم الاول

الهيئة/الوزارة/الآلية الوطنية المعنية بالمرأة وقضايا النوع الاجتماعي

السؤال	الإجابة (الرجاء استخدام ورقة إضافية)
ما هي رؤيتها ورسالتها فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة؟	ما هي رؤية الهيئة/الوزارة التي تعنى بالنهوض بالمرأة
ما هي المهام المناطة بها في مجال النهوض بالمرأة؟	
ما هي المهام المناطة بها في مجال إدماج منظور النوع الاجتماعي (كعنصر من عناصر النهوض بالمرأة)؟	
ما هو عدد موظفيها (بما يشمل العاملين في مجال إدماج النوع الاجتماعي)؟	
ما هو عدد موظفيها المسؤولين عن إدماج منظور النوع الاجتماعي؟	
ما هو عدد الخبراء والخبيرات العاملين فيها للنهوض بالمرأة/إدماج منظور النوع الاجتماعي؟	
ما هي موازنتها؟	
ما هي الموازنة المتوفرة لإدماج منظور النوع الاجتماعي (إذا كان لدى الآلية برنامج لإدماج النوع الاجتماعي)؟	
ما هي خطتها في مجال إدماج منظور النوع الاجتماعي/النهوض بالمرأة؟	
ما هي خطتها في مجال متابعة تنفيذ نشاطات النهوض بالمرأة/إدماج منظور النوع الاجتماعي؟	
ما هي خطتها في مجال تقييم أنشطة النهوض بالمرأة/إدماج منظور النوع الاجتماعي؟	
ما هي خطتها لبناء القدرات في مجال إدماج منظور النوع الاجتماعي/النهوض بالمرأة (داخل الآلية وخارجها)؟	
هل تركز في عملها على النهوض بالمرأة على فئات معينة من النساء؟ من هي هذه الفئات؟	
هل نجحت في عمليات التنسيق المنوطة بها؟ ما هي مؤشرات هذا النجاح؟	
هل نجحت في عمليات إدماج النوع الاجتماعي المنوطة بها؟ وما هي مؤشرات هذا النجاح؟	
هل نجحت في عمليات المساءلة والمحاسبة المنوطة بها؟ ما هي مؤشرات هذا النجاح؟	
هل لديكم استراتيجية وطنية لشؤون المرأة؟	
إذا كانت الإجابة "نعم"، الرجاء إرفاقها بهذا الاستبيان	
إذا كانت الإجابة "لا"، هل تنوي الآلية الوطنية إعداد إستراتيجية وطنية لشؤون المرأة؟	

القسم الثاني

توثيق الجهود المبذولة لإدماج منظور النوع الاجتماعي/النهوض بالمرأة في مؤسسات القطاع العام

الرجاء تحديد جميع مبادرات إدماج النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية خلال السنوات السبع الماضية حسب التالي:

هل حققت المبادرة أهدافها؟	عوامل نجاح المبادرة أو تعثرها	التغيير المحقق	هل حققت المبادرة أهدافها؟	تاريخ إطلاق المبادرة وإتمام تنفيذها	الجهة الشريكة أو المستفيدة من المبادرة	الجهة/الآلية المسؤولة عن المبادرة	طبيعة الجهود المبذولة (الرجاء التفصيل قدر الإمكان)، مثلا:
							- تدريب وبناء القدرات في مجال إدماج النوع الاجتماعي.
							- مراجعة الموازنة لتصبح مراعية للنوع الاجتماعي.
							- وضع قواعد بيانات أو إحصاءات، الرجاء التعريف بها.
							- إنشاء شبكة لتنسيق قضايا النوع الاجتماعي.
							- تعديل بعض القوانين أو صياغة قوانين جديدة، الرجاء تحديدها.
							- تعديل السياسات والاستراتيجيات أو صياغة سياسات جديدة، الرجاء تحديدها.

الرجاء عرض مبادرة اعثرت ناجحة في إدماج منظور النوع الاجتماعي في مؤسسات الدولة

نوع المبادرة

الخلفية: أسباب إطلاق المبادرة

- هدفها.
- الفترة الزمنية التي تُقدت خلالها.
- المؤسسة المستهدفة بها.
- المؤسسة أو المؤسسات الشريكة.
- أدوات التخطيط (كيف وضعت الخطة)؟
- أدوات التنفيذ (ما هي مراحل التنفيذ)؟
- أدوات متابعة التنفيذ.
- أدوات التقييم (ما هي التدابير المعتمدة لتقييم المبادرة بعد انتهاء التنفيذ)؟
- النتيجة التي تم التوصل إليها (في حال كانت المبادرة تعنى بالسياسات الحكومية أو الموازنة العامة، هل تم تبنيها؟ وفي حال كانت المبادرة تعنى بالتدريب، هل كانت المشاركة كبيرة وماذا نتج عنها من حيث استخدام المشاركين للمفاهيم التي تعلموها خلال التدريب؟ وفي حال كانت تعنى بوضع إحصاءات، ما هي قواعد البيانات أو الإحصاءات الجديدة التي وُضعت وهل يتم جمع البيانات بشكل دوري)؟
- مؤشرات النجاح.
- العوامل المساعدة في إنجاح المبادرة.
- الممارسات الناجحة في إدماج النوع الاجتماعي والنهوض بالمرأة في إطار المبادرة؟
- التحديات الرئيسية (نقص الإرادة السياسية، نقص المعرفة والمهارات، نقص الموارد البشرية أو المالية، غير ذلك).
- إمكانية المتابعة قدماً في التنفيذ.
- طرق تحسين المبادرة.
- الدروس المستفادة (ما هي الممارسات الجيدة التي يمكن أن يستفاد منها لاحقاً)؟

الرجاء عرض مبادرة لم تحقق هدف إدماج النوع الاجتماعي في مؤسسات الدولة

نوع المبادرة

الخلفية: أسباب إطلاق المبادرة

- هدفها.
- الفترة الزمنية التي تُقدت خلالها.
- المؤسسة المستهدفة بها.
- المؤسسة أو المؤسسات الشريكة.
- أدوات التخطيط (كيف وضعت الخطة)؟
- أدوات التنفيذ (ما هي مراحل التنفيذ)؟
- أدوات متابعة التنفيذ.
- أدوات التقييم (ما هي التدابير المعتمدة لتقييم المبادرة بعد انتهاء التنفيذ)؟
- النتيجة التي تم التوصل إليها (في حال كانت المبادرة تعنى بالسياسات الحكومية أو الموازنة العامة، هل تم تبنيها؟ وفي حال كانت المبادرة تعنى بالتدريب، هل كانت المشاركة كبيرة وماذا نتج عنها من حيث استخدام المشاركين للمفاهيم التي تعلموها خلال التدريب؟ وفي حال كانت تعنى بوضع إحصاءات، ما هي قواعد البيانات أو الإحصاءات الجديدة التي وُضعت وهل يتم جمع البيانات بشكل دوري)؟
- مؤشرات النجاح.
- العوامل المساعدة في إنجاح المبادرة.
- الممارسات الناجحة في إدماج النوع الاجتماعي والنهوض بالمرأة في إطار المبادرة؟
- التحديات الرئيسية (نقص الإرادة السياسية، نقص المعرفة والمهارات، نقص الموارد البشرية أو المالية، غير ذلك).
- إمكانية المتابعة قدماً في التنفيذ.
- طرق تحسين المبادرة.
- الدروس المستفادة (ما هي الممارسات الجيدة التي يمكن أن يستفاد منها لاحقاً)؟

القسم الثالث

سياسة إدماج النوع الاجتماعي

ما مدى معرفة صانعي ومتخذي القرار بقضايا النوع الاجتماعي؟

ما مدى معرفة صانعي ومتخذي القرار بمنظور إدماج النوع الاجتماعي؟

إلى أي مدى تقبلت مؤسسات القطاع العام حتى الآن هدف المساواة بين الجنسين وإلى مدى تعتبره ضمن الأهداف الأساسية؟

إلى أي مدى تقبل الجهاز المركزي للإحصاء حتى الآن هدف المساواة بين الجنسين وإلى مدى يعتبره ضمن الأهداف الأساسية؟

إلى أي مدى تقبلت مؤسسات القطاع الخاص حتى الآن هدف المساواة بين الجنسين وإلى مدى تعتبره ضمن الأهداف الأساسية؟

إلى أي مدى تقبلت مؤسسات القطاع الأهلي حتى الآن هدف المساواة بين الجنسين وإلى مدى تعتبره ضمن الأهداف الأساسية؟

ما هو مستوى توفر الإحصاءات المصنفة على أساس الجنس حالياً؟

ما هو مستوى توفر مؤشرات النوع الاجتماعي حالياً؟

هل تتضمن مؤسسات القطاع العام أقساماً أو وحدات لتكافؤ الفرص أو نقاط ارتكاز تعمل على إدماج النوع الاجتماعي/النهوض بالمرأة؟ ما هي هذه المؤسسات وما هي المهام المناطة بهذه الأقسام أو الوحدات أو النقاط؟

في حال تضمنت المؤسسات نقاط ارتكاز وليس أقساماً، فإلى أي مدى تعتبر نقاط الارتكاز أفضل أو أقل شأنًا من الأقسام الثابتة؟

ما هي الممارسات الجيدة التي استُخلصت من الجهود الوطنية للنهوض بالمرأة/إدماج منظور النوع الاجتماعي، على مدى السنوات القليلة الماضية؟

القسم الرابع

الموارد البشرية والموازنة المراعية للنوع الاجتماعي

ما هي الموارد البشرية العاملة حالياً في بلادكم على إدماج منظور النوع الاجتماعي من مدربين للنهوض بالمرأة أو في مجال النوع الاجتماعي، ومدربين أو متخصصين في حقوق المرأة، وخبراء في مجال تحليل النوع الاجتماعي؟ (الرجاء تحديد العدد التقريبي ومجالات التخصص)

ما هي المؤسسات أو المراكز المتوفرة حالياً في بلادكم والتي تعنى بشؤون النهوض بالمرأة أو إدماج النوع الاجتماعي؟ (الرجاء تحديد العدد التقريبي ومجالات التخصص)

ما هي الموارد البشرية التي سيتطلبها إدماج النوع الاجتماعي في بلادكم على مدى السنوات الثلاث القادمة، من مدربين في مجال النوع الاجتماعي، ومدربين أو متخصصين في حقوق المرأة، وخبراء في مجال تحليل النوع الاجتماعي؟ (الرجاء تحديد العدد والاختصاصات المطلوبة)

ما هي الموارد المالية المتوفرة على المستوى الوطني للتخطيط لسياسة إدماج منظور النوع الاجتماعي وتنفيذها؟

ما هي الموارد المالية المطلوبة خلال السنوات الثلاث القادمة لتنفيذ سياسة إدماج النوع الاجتماعي؟

هل الموازنة العامة مراعية للنوع الاجتماعي (قضايا المرأة والرجل معاً)، ومتى تبنتها الحكومة؟

إذا كان الجواب نعم، فما هي الخطوات التي قامت بها الآلية الوطنية لمراجعة الموازنة العامة من منظور النوع الاجتماعي؟

ما هي التعديلات التي طرأت على الموازنة العامة لتصبح مراعية للنوع الاجتماعي؟

ما هي الصعوبات التي واجهت/تواجه الآلية الوطنية في وضع موازنة عامة تراعي النوع الاجتماعي؟

إذا لم تكن موازنة بلادكم مراعية للنوع الاجتماعي، فما هي العوامل التي تعيق وضع مثل هذه الموازنة؟

القسم الخامس

خطة عمل لإدماج النوع الاجتماعي

ما هي مجالات السياسة التي تعتبرها الآلية/الهيئة أساسية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في مختلف مؤسسات القطاع العام (التوظيف، الإجراءات الخاصة بالموظفين، الأجور، مرافق العناية بالأطفال، السياسات المتعلقة بالتحرش الجنسي، غير ذلك)؟

ما هي القوانين التي تعتبرها الآلية/الهيئة الأكثر ارتباطاً بإدماج النوع الاجتماعي (قانون الأسرة، قانون العقوبات، غير ذلك)؟

ما هي مجالات السياسة التي تعتبرها الآلية/الهيئة أساسية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في بلادكم بشكل عام؟

هل أنشئت أي مؤسسة أو آلية لمحاسبة الحكومة على مدى التزامها الفعلي بإدماج قضايا النوع الاجتماعي والنهوض بالمرأة؟

هل تبنت الحكومة الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المرأة (مثل سيداو وغيرها)؟

إذا كان الجواب نعم، ما هي الصعوبات التي تعاني منها الحكومة في مجال تنفيذ هذه الاتفاقيات؟

إذا كان الجواب لا، فما هي المعوقات التي تمنعها من تبنيتها؟

المصادر

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مبادئ توجيهية من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة (سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، العدد ٣٥)، ٢٠٠٧ (E/ESCWA/ECW/2007/4).

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مراجعة تقييم آليات النهوض بالمرأة وأدائها في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في البلدان العربية، ٢٠١٠ (E/ESCWA/ECW/2010/1).

سامية فهمي (١٩٩٢)، المرأة في التنمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

ليزا تراكي (١٩٩٧)، النوع الاجتماعي والتنمية البشرية في فلسطين، مشروع التنمية البشرية المستدامة - جامعة بير زيت، دفاتر تنمية.

الخطط الاستراتيجية للآليات الوطنية للنهوض بالمرأة:

- ١- المملكة الأردنية الهاشمية، الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية ٢٠١٣-٢٠١٧
<http://www.women.jo/ar/documents.php>
- ٢- مملكة البحرين، الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية ٢٠١٣-٢٠٢١،
<http://www.scw.gov.bh/UploadFiles/pdf/Supreme%20Council%20Inside%20Ara.pdf>
- ٣- الجمهورية العربية السورية، الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة، ٢٠٠٧-٢٠١٠
<http://www.scfa.gov.sy/portal/home.php?lang=1>
- ٤- جمهورية العراق، مسودة استراتيجية تمكين المرأة،
<http://www.smwa.gov.iq/>
- ٥- دولة فلسطين، الاستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية ١٩٩٧،
<http://www.mowa.gov.ps>
- ٦- دولة قطر، استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١١-٢٠١٦)،
http://www.gsdp.gov.qa/NDS/e_book/ar/
- ٧- الجمهورية اللبنانية، الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان ٢٠١١-٢٠٢١،
<http://www.nclw.org.lb/pictures/pdf/NCLW%20Strategy%20AR.indd-1.pdf>
- ٨- جمهورية مصر العربية، الخطة القومية للنهوض بالمرأة ٢٠١٣،
<http://www.ncwegypt.com/index.php/ar/>
- ٩- الجمهورية اليمنية، مشروع الاستراتيجية الوطنية للمرأة،
<http://www.yemeni-women.org.ye/studies/gender-prog.htm>

Jaquette, J. (2006). Women and Gender Equity in Development Theory and Practice: Institutions, Resources, and Mobilization. Durham: Duke University Press.

Moser, C. (2005). An Introduction to Gender Audit Methodology: Its Design and Implementation in DFID Malawi. Overseas Development Institute: London.

Porter, F. and Sweetman, C. (2005). Mainstreaming Gender in Development: A Critical Review. Oxford: Oxfam.

Quinn, S. (2009). Gender Budgeting: Practical Implementation - A Handbook. Strasbourg: Council of Europe.

Schneider, K. (2006). Manual for Training on Gender Responsive Budgeting. Prepared on behalf of the GTZ (German Federal Ministry of Economy).